

الفصل الأول

العصر

١

البعث القوي ومواقفه

كانت مصر قد غلبت على أمرها منذ احتلتها العثمانيون في القرن السادس عشر للميلاد ، ففقدت استقلالها ، وتحولت ولاية عثمانية ، تُدِيرُ لينعم الترك وسطاؤهم من طغام المماليك الذين كانوا يَجْبُونُ لهم الأموال من الفلاحين ، على نحو ما هو معروف عن نظام الالتزام الذي ساد ديارنا في تلك القرون العجاف ، إذ كان هؤلاء المماليك يتوزعون فيما بينهم رُقْعَةً أرضنا ، وقد مضوا يعتصرون خيراتها لأنفسهم ولمن كان يعاونهم منهم ، إذ كان لكل أمير من بينهم قوة عسكرية يستعين بها في سلطانه . وكانوا يؤدُّون للوالي العثماني الضرائب الفادحة المفروضة ، وكأنما أصبح المصريون أدوات مسخرة لإطعام الترك والمماليك ، بل وكأنما فقدوا كل حقوقهم في الغذاء والكساء ، ولم يعد لهم سوى البؤس والشقاء والظلم الغاشم الذي لا يعرف ليناً ولا رحمة .

وزاد في بؤس مصر حيثئذ أنها لم تكن تعتمد على مورد سوى الزراعة ، وكانت قبل هذا العصر تعتمد بجانبها على التجارة ، بل لعلها كانت تعتمد على التجارة أكثر مما كانت تعتمد على الزراعة ، إذ كانت تُحْمَلُ عن طريق البحر الأحمر - السويس - القاهرة - الإسكندرية - عرُوضُ المحيط الهندي وإفريقية وآسيا إلى أوروبا وموانئها وخاصة البندقية . وكانت تَجْنِي أموالاً وفيرة مما رسمته على هذه العرُوض ، وكان بها طبقة من التجار تربح أموالاً طائلة ، فازدهرت الحياة بها من جميع جوانبها العقلية والأدبية والصناعية وأيضاً السياسية ، إذ استطاعت أن تحافظ على استقلالها ودولتها الضخمة التي كانت تمتدُّ أجنحتها فتضمُّ الشام كما تضمُّ شماليَّ السودان ، وكانت الدول الأوروبية لا تزال تخطب وُدَّها بما ترسل لها من

بعثات سياسية تحمل إليها الهدايا . وحدث في أواخر عصر المماليك أن اكتشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح فتحولت إلى هذا الطريق الحديد عروض التجارة الآسيوية والإفريقية ، وتعطلَّ طريق مصر ، كما تعطلَّ طريق الشام ، فانقطع هذا ينبوع الغدق . ولم يلبث العثمانيون أن نزلوا بمصر ، فانقطعت صلتها بالعالم الخارجى وأصبحت كالتاثر المهيبض الذى قُصَّت أجنحته وحيل بينه وبين الحرية والانطلاق .

وانتكست الحياة في مصر من جميع وجوها نكسة خطيرة ، إذ استولى العثمانيون وعملاتهم من المماليك على الأرض وكل ما تنتج من ثمرات ، وكادوا لا يبقون لأصحابها الحقيقيين على شيء يقيمون به أودهم ، فكان طبيعياً أن يحفَّ الضرع وأن يعم الظلام وأن تهوى كل الصروح التى شادها الأسلاف فى العلوم والآداب وفى الحضارة والصناعات والعمارة . ومع ذلك فقد ظلَّ الشعب المصرى محتفظاً بشخصيته ، وثار غير مرة ، وإن لم تنجح ثوراته لما كان يعترضها من قوة العثمانيين وقوى أعوانهم المماليك الغاشمة .

ولا نكاد نُشرف على نهاية القرن الثامن عشر حتى يغزو الفرنسيون مصر بقيادة نابليون بونابرت ، وسرعان ما يستولى عليها فى سنة ١٧٩٨ مما أثبت للمصريين فى جلاء ضعف القوى التى كانت تحكمهم ، فلا قوة الدولة العثمانية ردتته ولا قوى المماليك عاقته . وحاول بونابرت أن يجلب رضا المصريين ، فأنشأ لهم مجالس شورى سميت باسم الدواوين ، كوَّنها من بعض رجال الأزهر وبعض الأعيان والتجار ، وجعل لها الفصل فى بعض شئون الحكم وخاصة الضرائب . وعرف أن الإسلام هو المقوم أو العنصر الأساسى فى المجتمع المصرى ، فادَّعى أنه مسلم ولبس العمامة زاعماً أنه جاء مصر ليخلصها من ظلم العثمانيين والمماليك ، لكنه لم يستطع بذلك كله أن يخدع المصريين ، فقد أبصروا جنده يحتسون الخمر ويأتون المنكرات . ومن تسمَّ قانموه هو وحملته مقاومة عنيفة بذلوا فيها كثيراً من دمائهم الطاهرة ، واضطُرَّ أن يبرح مصر وتبرحها من بعده حملته فى سنة ١٨٠١ وكان مما عجلَّ بذلك موقف الإنجليز منه ، إذ رأوا فى استيلائه على مصر التى تُعدُّ أقصر طريق إلى المحيط الهندى خطراً داهماً على الهند مستعمرتهم الضخمة ، فأرسلوا من

ورائه أسطولهم بقيادة نلسن ، فما زال يبحث عن الأسطول الفرنسي حتى عثر عليه في « أبي قير » فحطمه حطماً وحطم معه أمل نابليون في نجاح حملته . ومدّت إنجلترا يدها إلى تركيا متعاونة معها في طرد الفرنسيين من مصر ، وأخذ الشعب المصري يشدُّ الخناق عليهم حتى خرجوا مدحورين إلى البحر المتوسط وما وراءه

وعلى الرغم من قصر المدة التي أمضتها هذه الحملة في مصر نراها تخلف وراءها آثاراً كثيرة بعضها يرتبط بالحياة الفكرية وبعضها يرتبط بالشعور القومي ، وبعض ثالث يرتبط بمستقبل مصر السيامي . أما ما يرتبط بالحياة الفكرية فمرجهه إلى أن بوناپرت استقدم معه نفراً من العلماء الفرنسيين المتخصصين في العلوم الطبيعية والرياضية والتاريخية وكوّن منهم مجمعاً علمياً مصرياً على غرار المجمع العلمي الفرنسي ، ومضوا يدرسون مصر ، وأودعوا دراستهم تسعة مجلدات طُبعت في فرنسا (١٨٠٩ - ١٨٢٥) باسم « وصف مصر » . وأقام بجانب هذا المجمع العلمي معملات كيميائية ومكتبة ومطبعة ، فرأى المصريون في تجاربهم الكيميائية أساليب جديدة من البحث العلمي لم يألفوها ، كما رأوا في المكتبة العامة التي فتحو أبوابها لهم جديداً لم يألفوه في مكتباتهم التي كانت ملحقة بالمساجد والتي كانت وقفاً على العلماء إذ كانت كتبها مطبوعة وملينة بالتصاوير . وأيضاً فإنهم رأوا المطبعة حرّوفها العربية وما كان يُطبعُ بها من منشورات وصحف وبعض الكتب . وكان لذلك كله أثره في تنبيه المصريين إلى أن وراء أساليبهم العتيقة في البحث أساليب غربية جديدة وأن لنشر المعرفة هناك أساليب مُستحدثة على رأسها المكتبات العامة والمطابع .

أما ما يرتبط بالشعور القومي فإن هذا الشعور لم يخمد ولم يمت في نفوس المصريين ، حتى في عهد العثمانيين البغيض ، إنما كان ينتظر حادثاً كبيراً لتشتعل جذوته وتذكو من جديد ، وكانت الحملة الفرنسية هي الحادث الكبير لا بما أخذت به المصريين من مشاركتهم في الحكم عن طريق ما أقامته من الدواوين ، وإنما بما دفعتهم إليه من الذود العنيف عن وطنهم واستبسالهم في هذا الذود إلى أقصى حد ممكن استبسالا أوقد فيهم الحمية لديارهم كما أوقد فيهم الغضببة القومية لكرامتهم ، فلإذا هم يتمتعون حين يعودون إلى حكم العثمانيين والمماليك ، وما يلبث امتعاضهم

أن يتحول إلى ثورة عنيفة ضد الوالى العثماني خورشيد (باشا) ويتزعم الثورة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، فيحاصره بجموع الشعب الغاضبة ، ويضطره إلى مغادرة مصر ، ويولى مكانه ضابطاً في الحامية التركية توسّم فيه قوة الشكيمة ومحبة الخير للبلاد ، هو محمد على . ويصدع الباب العالي لمشيئة المصريين ، فيصنّدر الأمر بولايته على مصر في سنة ١٨٠٥ . وما يليث شعور الشعب المصرى بقوميته أن ينفجر مرة أخرى ، فإن الإنجليز حاولوا أن يقيموا على مصر والياً من أتباعهم هو الألفى (بك) أحد زعماء المماليك، وسوّلت لهم نفوسهم أن ينزلوا بمصر ليمدّوا له يد العون ، وفزلوا برشيد سنة ١٩٠٧ فاندفع الشعب الذى تعود الدفاع عن عربته زمن الحملة الفرنسية ، وسحقهم سحقاً هناك ، فولوا الأدبار ولاذوا بالفرار .

وليس من شك في أن احتدام الشعور القومى في نفوس المصريين هو الذى مكّن محمد على واليهم الحديد الذى اختاروه من أن يقبض على زمام الحكم بمصر حتى سنة ١٨٤٨ وأن يبدأ بالقضاء على المماليك الذين طالما سخروا الشعب واستغلوه واعتصروه ، على نحو ما هو معروف في نظام الالتزام الذى كانوا يقومون عليه ، فما وافت سنة ١٨١١ حتى فتك بهم في مذبح القلعة المشهورة ، وبذلك تخلصت مصر منهم ومن نظام الالتزام إلى الأبد، ووُزعت الأرض على الفلاحين ليزرعوها ويؤدوا للدولة من ثمارها على نحو ما كان متبعاً من قديم . وبذلك لم يعد بينهم وبين الحاكم وسطاء، وسرعان ما أخذ محمد على يتنفذ خطته الاقتصادية التى كانت تقوم على احتكار المحصولات لنفسه ، حتى يحقق مظامعه ، وقد مضى ينظر إلى مصر كأنها ضيعة يمتلكها ولا حسيب ولا رقيب . على أنها دفعتة دفعا إلى إنشاء جيش مصرى عربى يحميها من العدوان الأجنبى ، وخاصة بعد أن رأت رأى العين في أثناء الحملة الفرنسية أن قوة الدولة العثمانية أضعف من أن تزود عنها المعتدين . وتكون الجيش ، وهنا يبرز أثر الحملة الفرنسية في مستقبل مصر السياسى فلما بعثت المصريين ، كما رأينا، على أن يكون لهم رأى في اختيار واليهم العثماني ، ويظهر أنهم لم يفكروا حينئذ في الاستقلال عن الخلافة العثمانية ، للروابط الإسلامية التى تربطهم بها ، غير أن نمو قوتهم العسكرية وما برز لهم من ضعف العثمانيين وانتكاسهم في الحروب الأوروبية أخذا يستثيران فيهم

حميتهم للاستقلال . وانعكس كل ذلك على محمد على وسياسته ، فقد بدأ موالياً للعثمانيين ، يضع الجيش في خدمة أغراضهم الحربية ، فهو يقضى به على الثورة الوهابية في الجزيرة العربية ، ويصبح ابنه إبراهيم حاكماً للدولة العلية هناك ، ويكاد يقضى به أيضاً على الثورة اليونانية ضد العثمانيين لولا تدخل الدول الأوروبية .

وفكر محمد على فيما انتاب الدولة العثمانية من ضعف خطير ، حتى أصبحت أطرافها تُنتَقَصُ في أوروبا ، وحتى أصبحت تعجز عن حماية ولاياتها العربية على نحو ما حدث في الحملة الفرنسية ، وكان قد ضمَّ السودان إليه ، فانتوى أن يستقل عنها استقلالاً تاماً . ولم يقف عند ذلك ، فقد رأى أن يضم إليه الشام والجزيرة العربية حتى يحمي حدوده القريبة والبعيدة ، وربما فكر في أن يتخلَّص العثمانيين على الولايات العربية جميعاً . ولم يكن باعته على ذلك إحساساً عميقاً بالقومية العربية ، فقد كان ألبانى الأصل وأصبح حاكماً عثمانياً ، ولم يستشعر العروبة يوماً ، إنما كان باعته إقامة ملك ضخم له ولأسرته على حساب الدولة العثمانية الواهنة التي أخذت تتداعى أركانها في كل مكان .

وتحققت أحلام محمد على في تكوين دولته الكبيرة : مصر ، السودان ، الجزيرة العربية ، الشام ، تسنده حِراب الشعب المصرى الذى أخذت تتكشف خصائصه الباهرة لافى إحداث النهضة العلمية التى بعثتها عناية محمد على بالجيش فحسب . بل أيضاً فى إحداث نهضة صناعية . وفى سبيل هذه الغاية أنشأ محمد على مصانع كبيرة ليسدَّ حاجة الجيش من جهة وحاجة الشعب من جهة ثانية ، واحتكر منتجاتها كما احتكر الحاصلات الزراعية ، وبذلك دَعَمَ مركز الدولة المالى كما دعم استقلالها الاقتصادى . وكان مما زاد هذا الدعم قوة عنايته بالتجارة إذ حاول وَصَلَ مصر بالتجارة العالمية عن طريق ما كان يُصدِّره إلى أوروبا من مصنوعات وحاصلات زراعية كالقمح والقطن الذى عُنِيَ بزراعته عناية كبيرة ، وأيضاً فإنه تفاوض مع شركة الهند الشرقية على استخدامها للطريق المصرى القديم : البحر الأحمر - السويس - القاهرة - الإسكندرية ، وعبدَّ لذلك طريق السويس - القاهرة ، ووصل القاهرة بالإسكندرية بطريق مائى هو ترعة الحمودية . فنشطت التجارة بمصر كما نشطت الزراعة والصناعة . وعلى هذا النحو بذلت مصر لمحمد على

كل ما كانت تملكه من قوى إنسانية وغير إنسانية ليبنى مجده السياسى ، وضمت تبنى بشخصيتها القوية حياتها الحديثة مستأنفة نشاطها الحضارى القديم ، غير أنه لم يمحض معها على الطريق الهادى ، إذ أخذ يعتصر شعبها بشئ احتكاراته ، وأقام من نفسه حاكماً طاغياً يتصرف فى شئونها دون مشورة أبنائها فى الحكم ، وحقاً استنّ ستة نابليون فى إقامة مجموعة من الدواوين ، ولكنه سلبها حقوقها ، فكانت دواوين صورية لتنفيذ مآربه ، وليس لها من السلطان شئ .

وزاره بمجرد استقرار الأمر له يأخذ فى كبش جماع الشعور القومى بل القضاء عليه قضاء مبرماً ، وكانت وسيلته إلى ذلك القضاء على تشكيل المجتمع المصرى الذى كان حتى عصره يتكون من وحدات طائفية ، فوحدة للعلماء الدينيين ، ووحدة للمتصوفة ، ووحدة بل وحدات لأصحاب الحرف المختلفة . وكانت كل وحدة تُعنى بشئونها عناية مستقلة ، إذ لم تكن هناك نظم عامة للتعليم أو للصحة أو للصناعة ، وكان الحكم لا يتعمق فى المرافق العامة للبلاد . فرأى محمد على أن ذلك من شأنه أن يتغلّ يده عن التسلط على طوائف المجتمع ، وأنه قد يفتح الطريق أمامها لكى تراجع فى حكمه ، بل لكى تعزله كما عزلت خورشيد (باشا) الوالى العثمانى من قبله ، فعمل على القضاء عليها . أما طوائف الحرف والصناعات فإنه قضى عليها بإنشاء مصانعه الكبيرة واحتكارة لمصنوعاتها المختلفة ، وأما طائفة العلماء الدينيين فإنه أغراها بالوظائف والمال حتى استكانت له ولحكمه .

وكانت أهم طائفة اصطدم بها طائفة الصوفية ، إذ كان لنقيبها السيد عمر مكرم زعامة روحية قوية بين أفراد الشعب وبذلك كان محمد على يعده خطراً محققاً عليه وعلى مطامعه السياسية ، وقد رآه يبصره يعزل الوالى العثمانى الذى كان يترجّع على أريكة مصر من قبله . ولم ينفعه عنده أنه هو الذى قلده ولاية مصر ، وكأنما أراد أن يجزيه جزاء ستمار ، فنفاه إلى دمياط . وبذلك قلّم أظفار هذه الطائفة ، ولم تعد تقوم لها قائمة . ولو أنه قد رها وقد ر المنظّمات الشعبية الأخرى لما قضى عليها هذا القضاء ، ولا استغلها فى إقامة حكم رشيد يستمد أصوله من تقاليد الشعب وروحه ، ولكنه كان معنياً بنفسه وتثبيت سلطانه ، حتى تصبح مصر لقمّة سائقة له ولأسرته ، مصر التى فتحت ذراعيها لحكمه ، وكأنما أراد أن يروّ

لها دينها تعويها لمشاعرها القومية وإخماداً ليقظتها الشعبية .

ولم نعرض حتى الآن لما كشفت عنه الحملة الفرنسية من أهمية مصر وموقعها الجغرافي بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأوروبا وقيامها على رأس الطريق القديم إلى الهند دولة التاج البريطاني المتألقة ، وكأنما كانت تنبئها ونذيراً خطيراً للإنجليز كي يعقلوا العزم على الاستيلاء على مصر أو على الأقل كي يسيطروا على حُكَّامها . وحاولوا ذلك في سنة ١٩٠٧ ولكنهم رُدُّوا على أعقابهم خاسئين ، ففضوا يبيِّتون للأمر ، وعيَّن فرنسا لا تغفل ، واستطاعت أن تكفل نفسها شيئاً من النفوذ عند محمد علي عن طريق العلماء والإخصائيين الذين استقدمهم منها كي يعينوا مصر في نهضتها العلمية والصناعية . ومن ثمَّ احتدم صراع عنيف بين الفرنسيين والإنجليز ، كل يريد أن يظفر بمصر ، غير أن قيام محمد علي فيها وما سَنَدَه من جيش قوى خَقَقاً من حدة هذا الصراع ، وكانت فرنسا قد ضعفت بعد هزيمة نابليون بونابرت سنة ١٨١٥ فضعف تأثيرها في السياسة الدولية ، وكاد الجو يخلو للإنجليز ، وقد مضوا يرصدون محمد علي ، حتى إذا رأوا دولته يعلو مركزها المالي بسبب احتكاره للمتاجر والمنتجات الزراعية والصناعية عقدوا معاهدة مع الدولة العثمانية في سنة ١٨٣٨ تفتح بمقتضاها أسواقها وأسواق الولايات التابعة لها للتجارة الإنجليزية ، وهي إنما تبغى بذلك هدم نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي بمصر والشام والذي مكنه مالياً من تنفيذ خططه الحربية ، أو بعبارة أدق تريد هدمه اقتصادياً لتنفذ إلى هدمه سياسياً ، ولم يُعِرْ ذلك التفاتاً .

ورأى الإنجليز في دولته التي كوَّنها شراً مستطيراً ، وخاصة حين رأوه يحاول أن يمد نفوذه إلى اليمن ، عاقداً المعاهدات بينه وبين شيوخ الولايات الجنوبية على المحيط الهندي ، ومحاولاً أن ييسط سلطانه إلى الخليج العربي ، وكأنما كان ذلك ناقوساً ملوياً لهم أن يتداركوا الأمر قبل استفحالهِ وقبل أن تصبح كل مراكز الطريق القديم إلى الهند في قبضة محمد علي ، فبادروا إلى احتلال عدن في سنة ١٨٣٩ وأخلوا فيما بعد يعقدون المعاهدات مع شيوخ القبائل من عدن إلى الخليج العربي ، متخذين منها شبكة لاقتناص كل تلك الأرجاء العربية ، ولم تلبث أن وقعت جميعها فريسة لاستعمارهم الغاشم وأغلاله ، ولا تزال تجاهد إلى اليوم

للإفلات من هذه الأغلال .

ومضت إنجلترا تُوعِز صدر الدولة العثمانية وصدور الدول الأوروبية الكبرى على محمد علي ، فإذا هم - عدا فرنسا - يقفون في وجهه ، وإذا هو يُضْطَرُّ اضطراراً إلى التنازل عن الجزيرة العربية والشام للدولة العثمانية ، ويُذعن خائفاً لشروط التسوية التي أملاها مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠ وأهم هذه الشروط أن تظل مصر ولاية عثمانية ، تُدِين للعثمانيين بالسيادة ، ويتولاها محمد علي ، وتظل وراثية في بيته يتعاقب عليها أفراد من أسرته بعد تسلمهم لفرمان التولية مباشرة من السلطان في الآستانة ، وأن تسرى فيها القوانين العثمانية وأن يُعَدَّ جيشها جزءاً لا يتجزأ من الجيش العثماني يُظَاهره ويُسانده عن أن لا يزيد عدده عن ثمانية عشر ألف جنسدي إلا بإذن من السلطان . ومن الشروط أن تحترم مصر ما يعقده العثمانيون مع الدول الأوروبية من معاهدات ، ومعنى ذلك أنه عليها أن تفتح أسواقها للتجارة الإنجليزية نزولاً على معاهدة سنة ١٨٣٨ المبرمة - كما أسلفنا - بين الإنجليز والعثمانيين ، بل عليها أن تفتح أسواقها لجميع المتاجر الأوروبية ، وأن تخضع لما فرضه العثمانيون في دولتهم للأوروبيين من امتيازات ، وبذلك فتُفتح أبواب مصر على مصاريحها كي يَنْزِل بها الأجانب ويُسيطروا على حياتها الاقتصادية سيطرة وخيمة العواقب .

ومن الشروط أن تكون الأحكام في مصر باسم السلطان وأن يُدْعَى له في خطب الجمعة ، وأن تؤدَّى له مصر ضريبة سنوية . وأعطت التسوية للوالى الحق في أن يضع بعض اللوائح الداخلية التي تتيح له أن ينظِّم شئون الحكم في مصر ، كما أعطته الحق في منح الرتب العسكرية لضباط الجيش على أن لا يتجاوز في منحه رتبة أمير آلاى ، أما ما فوقها فمُفْرَكٌ منحه للسلطان . وفي الحق أن هذه التسوية كانت نكبة بل نقمة على الشعب المصرى من كل الوجوه ، فن جهة أفقدته استقلاله السياسى كما أفقدته استقلاله الاقتصادى ، ومن جهة ثانية أقامت عليه أبناء محمد علي وأحفاده على اختلاف حظوظهم من الضعف والفساد . وقد قضت - كما مر بنا آنفاً - على قوة مصر العسكرية .

وحملت هذه التسوية المشثومة إلى مصر فيما حملت ضرباً من الوصاية الدولية

على شئونها السياسية وغير السياسية إذ نصّبت الدول الأوروبية الكبرى حارسه على تنفيذ شروطها ، بحيث إذا أخلّت مصر أو الآستانة بها أو ببعضها ردّها تلك الدول إليها راجمة . وكأنما شئون مصر لم تعد خالصة لها ولا للدولة العثمانية . إذ أصبحت الكلمة العليا فيها للدول أوربا الكبرى . وبذلك كله أعدّت هذه التسوية للتحفة السوداء في تاريخ مصر ، لحظة الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ إذ جرّدت مصر من عُدّتها الحربية ، وجعلتها نهيباً للأوروبيين تجاراً ومرايين ، وفرضت عليها الوصاية الدولية ، كما فرضت أسرة محمد على التي مضت تقف في جانب وتقف صفوف الشعب في جانب آخر حتى كانت الطامة الكبرى طامة الاحتلال الإنجليزي الذي استنصرت به مسددة حراجه إلى صدور المصريين .

٢

الانهيار الاقتصادي والسياسي

أخذ الاقتصاد المصري يتكس انتكاساً خطيراً بعد تسوية لندن آنفة الذكر، فإن محمد على رأى أن يغلق أبواب كثير من المصانع التي كانت تمدّ جيشه الضخم بالأسلحة والملابس والأحذية، إذ نقص عُدّده ، فنقصت حاجاته الصناعية، وبدلاً من أن يفكر في توجيه الصناعة توجيهاً جديداً أنزل بها هذه الضربة القاصمة ففرض على ما كان يُستَظَرُّ لمصر من نهضة صناعية ، وأعادها بلداً زراعياً يعتمد على الزراعة في حياته الاقتصادية . وفي ذلك دلالة واضحة على أن ما بثّه من أسس النهضة لم يكن يقصد به إلى الشعب إنما كان يقصد به إلى تحقيق مطامعه ومغامراته الحربية : وكانت الصناعة — في رأيه — أداة لهذه المغامرات والمطامع ، فلما تحطمت مضي يحطم أداها بيديه ، وخلقه عباس الأول فقضى على البقية الباقية من هذه الأداة .

ومنذ هذا التاريخ أخذت مصر تعيش على مورد واحد هو الزراعة ، وكانت الأرض في عهد محمد على والعهود السابقة له ملكاً للهيئة الحاكمة والفلاحون يزرعونها ويؤدّون للدولة من ثمارها ، فرأى سعيد خليفة عباس الأول أن يبيع تملكها ، وعادة

ينوءُ المؤرخون بهذا الصنيع ، غير متنبهين إلى ما منحه هو وخلفه إسماعيل للغرباء من حاشيتهما والمقرين إليهما من إقطاعات ضخمة كانت أساس الإقطاع بديارنا وما جرَّ إليه من مساوئ اقتصادية . ففي ظاهر الأمر أُعطى حق التملك للفلاح المصرى وفى حقيقته كان يحمل فأسه ويجر محراثه ويشقى لتعم طبقة الإقطاعيين الجديدة ومن خلفهم فى عهد الاحتلال أو قل شاركهم من الباشوات والبكوات الذين مضوا يستنزفون الفلاحين دون أى رحمة .

وكانت نكسة التجارة أمرًا وأدهى فإن قيود الاحتكار التى طوقها بها محمد على أخذت تنفك عنها قيداً بعد قيد ، حتى إذا كان عصر عباس الأول انفكت جميعها انفكاكاً تحولات على إثره مصر إلى كلاً مباح لا للمتاجر الأجنبية فحسب ، بل للأجانب أنفسهم ولحساباتهم وشراذمهم التى قذف بها الغرب إلى ساحات بلادنا ، فلأولها بالمشارب والملاهى ، وأخذوا ينشئون حوانيت التجارة جالين إليها مصنوعات بلادهم . وسرعان ما أمسكت رءوس أموالهم بخناق اقتصادنا المصرى ، بما افتتحوا من المصارف ومن بيوت الاستيراد والتصدير ومن الشركات المختلفة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن المصرية .

وتضخم عددهم بمر الزمن ، حتى غدوا كأنهم جيش أجنبى يحتل البلاد ، وهو جيش مدبّر ، ومن ثمّ كانت خطورته أعظم ، إذ أخذ يتغلغل فى مرافق البلاد ويسيطر على ثروتها القومية ، وزاد الطين بلة أن أعطتهم الأسرة العلوية حق امتلاك الأراضى الزراعية ، فتوطدت أقدامهم فى هذا الوطن الحديد الذى اتخذوه لأنفسهم ومضوا يقيمون فيه المدارس والمعاهد لتعليم أبنائهم ويصدرون الصحف بلغاتهم تحت سمع الأسرة العلوية وأبصارها بل بتأييدها وفَسَح كل السبل أمامهم .

وبذلك أصبح هؤلاء الأجانب أصحاب مصالح ثابتة فى مصر ، وأصبحوا يتمتعون بحقوق المواطنين الحقيقيين بل لقد تفوقوا عليهم فى هذه الحقوق بما كان يحميمهم من الامتيازات الأجنبية التى فرضها العثمانيون لهم فى أرجاء دولتهم الكبيرة ، وقد استغلوها فى ديارنا إلى أبعد حد ممكن ، فإذا هم لا يخضعون لنظامنا القضائى بل تُنظَرُ قضاياهم فى محاكمهم القنصلية ، وإذا أى سلطة مصرية لا تستطيع

أن تقبض على مرتكب جريمة منهم إلا إذا أذنت لها القنصلية التي يتبعها ، وكثيراً ما كانت تختفى - في ثنايا انتظار هذا الإذن - معالم الجريمة . وزاد إسماعيل الأمر ضيقاً على إبتالة بما ارتضى في سنة ١٨٧٥ من أن يكون لهم محاكم خاصة بهم تفصل في القضايا التي تنشب بينهم وبين المواطنين ، وهي المحاكم المختلطة . وكان كثير من المصريين السذج الشرفاء قد مدّ يديه إلى الاستدانة من بيوتهم المالية بأسوأ مثل للربا الفاحش ، فأعطيت هذه المحاكم الحق في نزع ملكية أراضيهم وبيعها بيعاً جبرياً ، مما أدى إلى تحويلها إلى الأجانب . وكانوا لا يدفعون أى ضريبة على أرباحهم ومكاسبهم الطائلة ، إلا بما تعيّن على ملكياتهم العقارية وإلا الرسوم الجمركية ، وكانوا يحالون بوسائل شتى من التهرب للتخلص من هذه الرسوم . وبذلك لم يشاركوا - على الرغم من سيطرتهم على الثروة المصرية - في تحمل أعباء الضرائب ، بل وقعت هذه الأعباء جميعها على عاتق المصريين .

وعلى هذا النحو مضى الأجانب في مصر لا يراعون لها حقاً من حقوقها ، بل لقد عملوا على تجريدتها من كل ثرواتها وإفقار شعبها وخنقها اقتصادياً خنقاً لم تلبث آثاره أن أخذت في الظهور منذ عهد سعيد ، إذ مدّ يديه إلى الغرب يستدين ، واستدار الدين غُللاً في عتق الدولة ، وتكاثرت الأغلال في عهد إسماعيل ، فإذا مصر تقع مهیضة ، وتطأ ثراها الطاهر أقدام المحتلين البريطانيين .

وكانوا يدبرون لذلك وينتظرون الفرص منذ غزت الحملة الفرنسية مصر ، إذ رأوا في الإستيلاء على ديارنا تهديداً خطيراً لإمبراطوريتهم في الهند ، فما زالوا بتلك الحملة حتى عادت ناكسة إلى فرنسا . وغازلهم من محمد علي استعانتهم بالفرنسيين في مشروعاته الصناعية والتعليمية ، إذ استقدم منهم كثيرين بين خبراء وأطباء ومهندسين ، وكأنما رأوا فيهم غزواً جديداً لمصر ، فنصبوا من حوله الحبال ، حتى ضربوه في مؤتمر لندن الضربة القاضية بما ألزموه به من شروط التسوية التي عرضنا لها آنفاً . وخلفه عباس الأول فما زالوا يغرونه حتى منح شركة إنجليزية حق إنشاء خط حديدى بين القاهرة والإسكندرية ، وتم الحطّ في عهد سعيد وامتدّ من القاهرة إلى السويس . وحاولت فرنسا في بادئ الأمر أن تحول بين الإنجليز وإنشائه ، حتى لا يعلو نفوذهم في مصر ، فأوغرت صُدْرَ العثمانيين على عباس

لتسخيره العمال المصريين في إقامته ، بينما القوانين العثمانية تمنع السخرة ، ولكن عباساً مضى في إنفاذه ليدعم الإنجليز مركزه في مصر ، غير حاسب حساباً لمصلحة الشعب ، بل مواصلاً قهره وتسخيره لخدمة الشركة الإنجليزية والمصالح البريطانية .

وكانت الحملة الفرنسية قد درست مشروع شق طريق مائي بين البحرين : الأحمر والمتوسط يصل الشرق بالغرب ، وظنَّ من كان بها من العلماء أنه لا يمكن تحقيق ذلك لاختلاف مستوى الماء في البحرين ، غير أن الأبحاث فيما بعد أثبتت خطأ هذا الظن ، وأخذ بعض مستشاري محمد علي يحثونه على تحقيق المشروع ، ولكنه لم يسارع إلى تحقيقه . حتى إذا ولي سعيد على مصر ظل قرصان فرنسي كبير يوسوس له بمنافع المشروع للإنسانية والحضارة وما زال به حتى منحه بمقتضى العقد المبرم في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس ، واستثمارها لمدة تسع وتسعين سنة . ووقع النبا على إنجلترا وقوع الصاعقة ، فاستعدت على المشروع الدولة العثمانية ملوحة بأنه يؤدي إلى احتلال فرنسا لضفاف القناة وبالتالي لمصر ووادي النيل ، وكأنما أغشى ديلبس عيني سعيد فلذا به بمنحه عقد الامتياز مفصلاً في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ ولم يكن عقداً ، وإنما كان بما تضمن من شروط فادحة كارثة كبرى على مصر ، وكأنها ضيعته الخاصة يهبها من يشاء ، إذ لم يكتف بما نصَّ عليه في العقد الأول ، بل مضى بمنح الشركة حق إنشاء ترعة للمياه العذبة يتفرع منها فرعان إلى السويس وبور سعيد وخوها حق انتزاع الأراضي التي تلزمها من ملكية الأفراد ، ومنحها جميع الأراضي الممتدة إلى كيلومترين على طول القناة والترعة المزمع إنشاؤها مع إعفاؤها من الضرائب ، ومع الحق في استغلالها للزراعة ، وأيضاً جعل لها الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانتها دون دفع أى رسم أو ضريبة ، وأعفى جميع المواد والآلات التي تستوردها من الرسوم الجمركية ، وجعل لها الحق في فترض ما تشاء من الرسوم على السفن التي تمر بالقناة على أن لا تزيد عن عشرة فرنكات للطن والمسافر ، وتعهد أن يقدم لها ثمانين في المائة مما يلزمها من عمال . ولمصر في نظير كل ذلك خمسة عشر في المائة من صافي الأرباح السنوية ،

وباع توفيق - فيما بعد - للبنك العقارى الفرنسى هذه الأرباح التى تخص مصر بمبلغ اثنين وعشرين مليوناً من الفرنكات !

وكان هذا العقد مأساة حقيقية لمصر ، مأساة لا مثيل لها فى التاريخ ، فإن سعيداً لم يكفه أن ينشئ القناة على يد شركة أجنبية ، بل راح يسرف فى منحها الحقوق ، حتى غدت كأنها دولة داخل دولة ، وقصّر تقصيراً معيباً فيما ارتضاه لمصر من نصيب فى الأرباح ، مع خسارتها لما كان يعود عليها قبل القناة من رسوم على المتاجر التى كانت تمر بأرضها ، عن طريق السويس - القاهرة - الإسكندرية وأيضاً فإنها خسرت ستة عشر مليوناً من الجنيهات بل تزيد بين عمال قدامهم وأملك تنازلت عنها وأسهم اكتسبت بها . وهكذا قُدِّرَ للقناة التى جرت أول ما جرت بدماء المصريين أن تمتلكها شركة أجنبية ، فيسبل لها لُعاب الإنجليز ، ويعقدون العزم على السيطرة عليها وبالتالي على الأراضى التى تجرى فيها :

على مصر .

وفى ٢٥ من أبريل سنة ١٨٥٩ بدأ العمل فى حفر القناة ، وتوفى سعيد وخلفه إسماعيل سنة ١٨٦٣ والعمل جارٍ فيها على قدم وساق ، فسعى - بضغط رأى العام المصرى - فى تخفيف شروط الامتياز المتصلة بملكية التربة والأراضى الزراعية والعمال المصريين ، وتمَّ ذلك نظير تعويض للشركة بلغ ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفاً من الجنيهات . وكان لمصر من أسهمها ما يقرب من نصفها اكتسبت بها فى عهد سعيد ، فلما ساءت مآلتها فى عهد إسماعيل باعها للحكومة الإنجليزية بدراهم معدودات : أربعة ملايين من الجنيهات . وبذلك خسرت مصر لا ما بقى لها من القناة فحسب ، بل لقد خسرت أيضاً القناة كلها ، بل لقد خسرت ديارها ، إذ مهدَّ إسماعيل بذلك إلى الاحتلال البريطانى ، حتى تمَّ لبريطانيا سيطرتها الحربية على القناة مفتاح الهند بجانب سيطرتها المالية . وأنعس ما أصيبت به مصر فى عهد سعيد وإسماعيل الديون الباهظة التى أثقلت بها كاهل الخزانة المصرية ، وقد بدأ سعيد فصول المأساة ، إذ أخذ يستدين من البيوت المالية الأجنبية ، حتى بلغت ديونه أحد عشر مليوناً ومائة وستين ألفاً من الجنيهات . ولم يكن هناك أى مبرر ليمد يده إلى الأجانب مقرضاً ، إذ كان

عهده مقرّوناً باليسر والرخاء في البلاد ، ولم تنهض الحكومة بأي مشروعات تدفع إلى الاقتراض . ودفعه قِصْرُ نظره بجانب ذلك إلى تسليم مشروع قناة السويس إلى شركة أوروبية ، وبذلك مهد بيديه للتدخل الأجنبي في شئون البلاد .

وخلفه إسماعيل ، فتوالت فصول المأساة تبعاً ، إذ أمضى مشروع القناة إلى غايته مؤيداً له ومساعداً ، ولم تكد تمضي أشهر على تسلمه مقاليد الحكم حتى تراءى على المرايين الأجانب وبيوتهم المالية ، يقترض منهم القناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، حتى بلغت نحو مائة مليون من الجنيهات ، وكلما تسلم قطاراً بدّده على مآربه الدنيا ، فقناطير تُنفقُ على بناء قصوره الفخمة في مصر والآستانة وزخرفتها وملئها بفاخر الأثاث والرياش ، وقناطير ثانية تُنفقُ على بَنَدَخه ومبازله وحفلاته ، واحتفاله في سنة ١٨٦٩ بافتتاح قناة السويس ودعوة ملوك أوروبا وكبرائها إليه وما أنفق فيه من أموال طائلة بلغت نحو مليون ونصف من الجنيهات ذائع مشهور ، وقناطير ثالثة تُنفقُ في رحلاته إلى أوروبا وظهوره هناك بمظهر ملوك الشرق الأولين الذين تَرَوَى أساطير ألف ليلة وليلة ما غرقوا فيه من أبهة ورواء ونعيم ، وقناطير رابعة تُنفقُ في الآستانة ولأثم ورشوة وهدايا للسلطان وحاشيته حتى يحظى إسماعيل بلقب خديو على البلد السليب الذي أضاع كنوزه وأقام من حوله قضبان الدائنين الأوروبيين .

وتسامع الناس في أوروبا بسفهه ، فشددوا إليه الرّحال زوافات ووحداناً بين إنجليز وفرنسيين وإيطاليين ، سيطرة وتجاراً ولصوصاً محترفين ، فنثر عليهم من هذه القناطير ذات الشمال وذات اليمين ، وخاصة من انتظم منهم في سلك الموردين للقصور الخديوية وما يلزمها من نفائس الرّياش والتحف والطرف ، وكم من قادم منهم جاء مصر مُعْدِماً لا يملك قوت يومه فما هو إلا أن يأوى إلى إحدى قاعات الانتظار بقصر عابدين حتى يصبح من كبار التجار الموردين ، وإذا هو بَعْدَ أيام وأشهر معدودات يصبح من أصحاب الملايين . والفلاح المصري رابض في الطين مسخّر دونَ مقابل للخديو وحاشيته من الأفّاقين ، ومُنَى إسماعيل بحب امتلاك الأرضين ، فسَلَطَ موظفيه على الفلاحين يبتاعون منهم أرضهم كرهاً أو يجبرونهم على التنازل عنها قسراً ، حتى أصبح له خمس الأراضي الزراعية اختلاساً ونهباً ،

ورزحت الأخماس الأربعة الأخرى تحت أثقال ضرائبه الفادحة التى ظل شيطانه الرجم إسماعيل صديق المفتش وزير مالىته يتفنن له فى صنوفها ، حتى أنت على الأخضر واليابس فى الوادى دون زاجر أو رادع .

ومنذ سنة ١٨٧٥ يبلغ ارتباك إسماعيل المالى أقصى مداه ، فيبيع ما تملكه مصر من أسهم القناة إلى الإنجليز كما أسلفنا ، ولكن الضائقة المالية لا تزال تمسك بخناقها ، ويمدُّ يده إلى البيوت المالية الأوروبية فترده خائباً ، حينئذ تسوّل له نفسه أن يعرض على إنجلترا إيفاد إخصائى من رجال المال النابهين فيها ، ليدرس ظروف مصر المالية ، ويعاون وزير مالىتها على رآب الخلل الذى قد يكون أصاب أداة وزارته . وكأنه لم يكفه أنه مكّن لإنجلترا من وضع إحدى قدميها فى القناة بما باعه لها من أسهمها الكثيرة التى تكاد تبلغ نصف الأسهم العامة ، فقد مضى يثبت قدمها الثانية فى شئون مصر الداخلية . واغتنت إنجلترا الفرصة السانحة فأوفدت إليه بعثة مؤلفة من « كيف » أحد رجالها المالىين المعدودين وثلاثة نفر آخرين ، وتدارست البعثة حالة مصر المالية ، وضمّنت دراستها تقريراً صورت فيه ما انتهت إليه هذه الحالة من سوء شديد ، واقترحت لإنقاذها أن تخضع البلاد للمشورة الأوروبية وأن تقوم فيها مصلحة يتولاها أوربي كفء — ولا بأس أن يكون إنجليزيّاً — تهيمن على مالية مصر وعلى ما يبرم الخديو من قروض .

ولم يستجب إسماعيل لاقتراحات هذه البعثة الإنجليزية توّاً ، ولكنه مضى يتخبّط ، فقد فتح باستدعائها باب التدخل الأجنبى فى شئون مصر على مصراعيه ، ولم يستطع أن يغلقه ، وهو ندخل كان بطوى فى تضاعيفه تدخلاً سياسياً ما زال يعصف بالبلد حتى تردّت فى هوة الاحتلال . وكانت أول كوارث هذا التدخل أن أصدر فى ٢ من مايو سنة ١٨٧٦ مرسوماً بإنشاء صندوق للدّين جعل إدارته لندويين عن البيوت المالية الأجنبية ، وهو أول هيئة أوروبية رسمية فرّضت الوصاية الأجنبية على شئون مصر المالية ، بل هو أول طعنة أصابت استقلال مصر المالى والسياسى فى الصميم . وتوالت الطعنات ، فأُنشئ مجلس أعلى مختاط للمالية ، نصف أعضائه من المصريين ونصفه من الأجانب ، ولم يلبث إسماعيل أن ارتضى فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٧٦ فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية بحيث يتولاها رقيبان

أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي ، أما الأول فلمراقبة الإيرادات العامة للحكومة وأما الثاني فلمراقبة المصروفات .

ونمضى إلى سنة ١٨٧٨ فيسدّد الرقيبان وصندوق الدين طعنة جديدة إلى استقلال مصر ، إذ يطالبان بتأليف لجنة تحقيق أوربية لفحص شئون مصر المالية ، ويستجيب إسماعيل ، وتمضى اللجنة في التحقيق ، وتضع تقريراً تصف فيه الانهيار الاقتصادي ووجوه تلافيه ، وتقترح فيما تقترح إلغاء الرقابة المالية على أن يحل محلها وزيران: إنجليزي وفرنسي في الوزارة المصرية ، يعينان من قبل دولتيهما ، أما الأول فلوزارة المالية ، وأما الآخر فلوزارة الأشغال . ويرضخ إسماعيل صاغراً ، ويؤلف وزارة مختلطة يرأسها نوبار أحد العملاء القدماء للأوربيين .

وبذلك انهارت مصر سياسياً كما انهارت اقتصادياً ، ولو أنه كان فيها هيئة نيابية قوية تمثل لإرادة الشعب وتهيمن على تصرفات الحكومة وتحاسبها على ما تنفق من الأموال لما انحدرت البلاد إلى هذه النهاية التعسة ، وحقاً كان هناك مجلس شورى للنواب منذ سنة ١٨٦٦ ولكن إسماعيل الطاغية سلبه كل حقوقه ، ومضى يحكم مصر حكماً مطلقاً يستأثر فيه لنفسه بكل أمر ونهى ، وبذلك تحول هذا المجلس إلى ما يشبه هيئة استشارية وهي لا تُستشار في سياسة الدولة ولا في شئونها المالية ، وإنما تستشار في بعض المسائل الداخلية المتصلة بالزراعة غالباً .

ومنذ أوائل العقد الثامن من القرن نرى كثيرين من أبناء الشعب يتحركون متوجعين لما أصاب الوطن وثورته الاقتصادية ، وكان نفر منهم قد وصل إلى المناصب العليا في الجيش والإدارة المدنية ، فألمهم أشد الألم تدخل الأجانب في شئوننا المالية ، وأخذت المشاعر القومية تضطرم ، وكان مما زاد في اضطرامها نزول جمال الدين الأفغانى بمصر منذ سنة ١٨٧١ وكان مصلحاً دينياً وزعيماً سياسياً ، فهاله جمود المصريين إزاء الهيئة الحاكمة الفاسدة وقعودهم عن الثورة عليها وعلى ما مهدت له من تدخل الأجانب الأوربيين في شئون المسلمين ، والتف حوله الشيخ محمد عبده وكثيرون غيره . وظهرت في أثناء ذلك صحف مختلفة مثل صحيفة وادى النيل وصحيفة مصر ، وأخذت تنقد في صراحة سياسة إسماعيل الخرقاء وتنادى مصر للمصريين ، لا للأجانب ولا للترك العثمانيين . وانعكست من ذلك أصداء على

مجلس شورى النواب منذ سنة ١٨٧٦ .

وظل إسماعيل يَصُمُّ أذنيه عن كل نداء وطني وتنبيه قومي حتى سقطت تحت أقدام الإنجليز والفرنسيين واضطُرَّ راغمًا إلى تأليف الوزارة المختلطة ، ونراه يبادر حينئذ بتغيير نظام الحكم فيتنازل عن حكمه العاشم ويردُّ الأمر إلى مجلس نظار (وزراء) وكان قبل ذلك يحكم كجدده محمد على بوزراء يُعَدُّون كَتَّاب سرُّ له ، ينفذون أوامره ونواهيه ، فأنشأ هذا المجلس وجعله هيئة مستقلة عنه يضطلع أعضاؤها بمسئولية الحكم متضامنين . وأخذ نوبار صنيعة الأوربيين يرأس المجلس ، وأحال إلى المعاش بحجة الاقتصاد في النفقات ألفين وخمسمائة من الضباط ، وكأنه أراد أن يقضى على البقية الباقية من الجيش . وثار الضباط ، وكان الشعب قد استشاط غضبًا عليه لتعاونه مع الوزيرين : الإنجليزي والفرنسي ، فلم ير بدًّا من استقالته . وشكَّل الوزارة بعده توفيق بن إسماعيل ، فأطلق سلطة الوزيرين الأجنيين ، وجعل لهما الكلمة العليا في قرارات المجلس وكل ما يتصل بشئون الدولة . وبذلك فقدت الوزارة الصبغة القومية . وقد مضت تُلغى مجلس شورى النواب ، خشية معارضته لها ، ولكن أعضائه ثاروا لكرامتهم وكرامة وطنهم ، فلم يذعنوا لإرادتها ، واحتجوا عليها احتجاجًا شديدًا لدى إسماعيل . وتألَّفت جمعية وطنية وضعت مشروعًا لتسوية الديون الأجنبية ، وقررت وضع نظام دستوري للبلاد وقيام وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب . واتجهت الأنظار إلى محمد شريف كى يؤلف الوزارة الوطنية الجديدة ويُنقذ البلاد مما تردَّت فيه من التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادى ، وكى يضع دستورًا يكفل للأمة حقوقها في جميع الشئون المالية والداخلية والخارجية . ونهض محمد شريف بذلك على خير وجه ممكن ، فألف الوزارة الوطنية مُقنصبا عنها الوزيرين الإنجليزي والفرنسي ، ووضع للبلاد دستوراً على أحدث المبادئ العصرية ، وجعل لمجلس النواب حقَّ إقرار القوانين وإقرار الميزانية وجعل الوزارة مسؤولة أمامه عن كل كبيرة وصغيرة . وهاجت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية وماجنا ، وألَّبتا الدول الأوربية على إسماعيل ، وما زالتا بالدولة العثمانية ، حتى خلعتة عن ولاية مصر في يونية سنة ١٨٧٩ . وكان ذلك إيدانًا بالإشراف على حافة الهاوية ، إذ خلفه ابنه توفيق في هذه المرحلة الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، فعمل على

الإطاحة بوزارة شريف وإلغاء الحياة البرلمانية الدستورية ليحكم حسب هواه حكماً طائشاً ، وترامى على أعتاب الإنجليز والفرنسيين وخاصة الأولين ، وثار الجيش وحاول أن يرده إلى سواء السبيل ، ولكنه تمادى في غيئه ، حتى روّعت البلاد بالاحتلال ، وتقوضت جميع دعائم الاستقلال .

٣

الثورة العراقية والاحتلال

تربّع توفيق على أريكة مصر ، فقدم له محمد شريف استقالة مجلس النظار (الوزراء) تبعاً للتقاليد ، فعهد إليه بتشكيله من جديد ، فشكّله مشركاً معه فيه محمود سامي البارودي ناظراً للمعارف والأوقاف . وأخذ محمد شريف يستحث توفيقاً على إصدار الدستور ودعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، غير أنه تقاعس عن تلبيةه ، لما كان يُخفي في سريره من رغبته في أن يحكم البلاد حكماً مستبدّاً ، وكأنما أراد أن يتخلص منه ، حتى يصبح الحكم خالصاً له . وكان ذلك يصادف هوى في نفس قسطنطيني إنجلترا وفرنسا ، إذ كانا يعدّان شريفاً وما يريد من الحياة الدستورية لمصر العائق الوحيد الذي يحول دون تغلغل النفوذ الأجنبي في الحكومة المصرية ، فما زالا يوعزان إلى توفيق أن يتخلص من رئيس نظاره . ولما يئس محمد شريف منه أعلن أنه لا يستطيع أن يحكم البلاد بدون دستور وهيئة نيابية ، وقدّم استقالته مضحياً بمنصبه في سبيل واجبه القومي ومبادئه القويمة .

وشكّل توفيق مجلس النظار الجديد برياسته ، ومضى يتخبّط في سياسته ، ففني جمال الدين الأفغاني من مصر ، وأقال تلميذه الشيخ محمد عبده من وظيفته ظناً منه أنه يُطغى بذلك الجذوة الوطنية التي أخذت تشتعل في البلاد ، بينما هو بهذا العمل قدم لها وقوداً يُضرمها ، ومضى يقدّم لها وقوداً جزلاً بهوجه وقصر نظره ، إذ أعاد من جديد الرقابة الثنائية الأجنبية التي كانت قد ألغيت ، وجعل للرقبيين الإنجليزي والفرنسي حق حضور جلسات مجلس النظار ، وبذلك ضاعف سلطانهما

القديم إذ أصبحا وزيرين وإن تسميا باسم رقيبين . ويظهر أنه خشي على نفسه مغبة اضطلاعه بالحكم ، فعهد إلى مصطفى رياض بتشكيل مجلس نظار جديد ، وكان من هويته لا يؤمن بحقوق الشعب في الحكم ويخضع خضوعاً أعمى لأعداء الأمة الأوربيين . وصعد لمشيئته مُشركاً معه عثمان رفقي ناظراً للجهادية (الحربية والبحرية) وعلى مبارك ناظراً للأشغال ومحمود سامي البارودي ناظراً للأوقاف ، ولعل وجود الأخيرين في وزارته هو الذي بعثه على إسناد تحرير الوقائع المصرية جريدة الحكومة الرسمية إلى الشيخ محمد عبده ، فضى يحررها مع سعد زغلول وغيره من تلاميذه باثناً فيها نزعة الإصلاحية في الدين والسياسة ، وداعياً إلى قيام حكومة شورية .

وأخذت هذه الوزارة تسوسُ البلاد سياسةً خرقاء إذ تنازلت عن أرباح مصر في قناة السويس نظير اثنين وعشرين مليوناً من الفرنكات ، وبذلك لم يعد لمصر أى حق مادي في القناة التي تجري في أرضها . وتحرك الشعب يريد أن يلقى عن عاتقه أعباء هذا الحكم الفاسد الذي أناخ عليه بكلاكله من كل جانب . وفي مقدمته أبناءه الذين تلقوا العلم في الغرب قبل النكسة وعرفوا حقوق الشعوب المشروعة في الحكم ، وقد ألفوا جمعية سرية باسم الحزب الوطني أخذت توزع المنشورات لمقاومة توفيق ورياض وتدعو لإقامة حكم دستوري سديد . وتعالّت أصوات الصحف تنتقد الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد . وبدلاً من أن يترك رياض الحكم لعناصر صالحة مضى يضطهد معارضيه بنفيهم إلى أقاصى السودان ، كما مضى يحاول خنق الصحف بتعطيل بعضها إلى أجل أو تعطيلها نهائياً .

ولكن أيسكت الشعب على ظالميه ومضطهديه ؟ لقد آن له أن يثور على استبداد حكامه الذين سلبوه كل حقوقه المشروعة في الحكم ومضوا يضطهدونه بالسُّخرة والنفي والتشريد . والذين جلبوا له الدمار الاقتصادي ومضوا يرهقونه بالضرائب الفادحة لحساب اللصوص والمرابين من الأوربيين . وقد بلغ هذا الدمار ذروته في عهد توفيق ورياض بما أتاحا لرعوس الأموال الأجنبية من استثمار موارد البلاد ، بل استنزافها عن طريق مؤسسات وشركات مختلفة كالبنك العقاري وشركة تكرير السكر وشركة المقاولات .

وكان الجيش يعاني ظلمًا خطيرًا ، إذ دأب إسماعيل على أن يحرم الضباط المصريين من الترقيات التي يستحقونها بجدارتهم وأن يحول بينهم وبين الوظائف العليا في الجيش ويجعلها قاصرة على الضباط الأتراك والشراكسة على الرغم مما اتضح من قصورهم وعدم كفايتهم في الحروب التي نشبت مع الحبشة لسنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦ . وتمادى توفيق في هذا الظلم المجهف ، حتى إذا ولي عثمان رفقى شئون البحرية والحرية في حكومة رياض انتهى هذا الظلم إلى صورة عنيفة من العسف ، إذ كان شركسيًا شعوبيًا ، فعمل على وضع كل أزمة الجيش في أيدي الشراكسة والأتراك ، ومضى يُغندق عليهم الترقيات ، بينما توكلى الضباط المصريين الأكفاء باضطهاد جائر وإجحاف مشين . ولما طفع الكيل تعاقدت صفوة من الضباط المصريين على مقاومة هذا الظلم حتى الموت ، وتقدم عرابي ومعه عبد العال حلمي وعلى فهمي بمذكرة إلى الحكومة يطلبون فيها عزل عثمان رفقى وتعديل القوانين العسكرية بحيث تكفل العدل والمساواة بين جميع الضباط . وبحسب مجلس النظار ومعه توفيق المذكرة في ٣١ من يناير سنة ١٨٨١ وقرر محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكري ، واحتال عثمان رفقى حتى استقدمهم ، وحينئذ اعتقلهم لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار رفاقهم من الضباط المصريين وحشدوا الجند إلى معتقلهم بقصر النيل ، واقتحموه ، وأطلقوهم من عقابهم . فأذعن الخديو ورياض صاغريين لمطالبهم ، وخرج رفقى من نظارة الحرية والبحرية ، وتولاها محمود سامي البارودي الذي كان يحظى بثقة عرابي وزملائه ، فزاد رواتب الضباط والجند وألّف لجنة لإصلاح القوانين العسكرية ، ومضى يضع يده في يد الضباط الوطنيين ، بينما مضى توفيق يبيّس لهم الغدر والانتقام متدرعًا إلى ذلك بالدس والوقبة في صفوف الجيش . ولكن عرابيًا ورفاقه أحبطوا دسائسه هو وحاشيته ، ولم يرتدع ، بل راح يكيد لهم بإخراج البارودي عنهم من مجلس النظار وتعيين داود يكن مكانه ، وأخذهم بالعنف والشدة ، فكثرت اجتماعاتهم وكثرت مشاوراتهم بزعامة أحمد عرابي الذي كان يمتاز بقوة شخصيته وفصاحة منطقته وشدة حبه لوطنه .

وكان الشعب في هذه الأثناء ساخطًا ساخطًا شديدًا على الأغلال الكثيرة التي وُضِعَتْ في عنقه ، إذ سُلِبَتْ حرّيته بما سلط عليه توفيق من حكم استبدادي

ظالم لا يَرْعَى فيه إلاّ ذمة ، وأيضاً فقد مُزقت كرامته ، إذ تفاقم نفوذ الأوروبيين فيه لا بالرقبيين الأجنيين اللذين فرضهما على مجلس نظاره فحسب . بل أيضاً بكثرة المستشارين والموظفين الأجانب الذين تغلقوا في جميع الدواوين . وهبّت الصحافة على لسان عبد الله نديم وأديب إسحق وأضرابهما تلهب النفوس وترسل شواظ غيظها ونقدها على رموس الحكام الظالمين المستبدين .

وأخذت قوى الشعب تتجمع وتلتف هادرة حول عرابي هذا الجندى الباسل الذى تجسّدت في روحه مشاعر أمته والذى أثبت في حركة الجيش السابقة أنه يهزأ بالخلاء من ذوى الملك والسلطان . وما وافى يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ حتى اقتحم على رأس الجيش ميدان قصر عابدين . وهبط إليه توفيق يصحبه قنصل إنجلترا في الإسكندرية والمراقب المالى الإنجليزى رامزاً بذلك إلى الدول الأجنبية التى تسنده . وصاح في وجهه عرابي صيحة قوية عاتية بمطالب الأمة المشروعة ، وهى عزّل رياض وإعادة الحياة النيابية وإبلاغ الجيش إلى العدد الذى عينته « فرمانات » الدولة العثمانية . ولم يلبّ توفيق مطالب الشعب تواءاً ، بل عاد إلى القصر ليشاور قوى العدوان والشر من نُظّاره ورجال حاشيته وقناصل الدول الأجنبية ، واستقرّ الرأى على إجابة المطالب جميعها ، وإعلان ذلك لعرابي ومن معه من الجند ، وفترّ رياض على وجهه إلى أوروبا خشيةً على نفسه من الشعب ، وبقي هناك مدة . وتألّف مجلس نظار جديد برياسة محمد شريف ، اشترك فيه محمود سامى البارودى ناظراً للحرية والبحرية ، وعمل المجلس في سرعة على إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة ، وانتُخب أعضاؤه ، وبدأ انعقاده في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ ينهض في قوة بمهمته ، وعرض عليه محمد شريف الدستور القديم الذى سبق أن وضعه في نظارته الأولى سنة ١٨٧٩ .

ولم يقرّ قرار الدولتين الإنجليزية والفرنسية حين رأتا النظام الدستورى يستقر في مصر استقراراً من شأنه أن يُحبّط نفوذهما ويقوضه تقويضاً ، فعمدتا إلى الدسّ بين الخديو ومجلس النظار وإقامة العقبات في سبيل النظام النيابي الجديد ، وكان بدء الدسّ مذكورة قدمتها إلى الحكومة في ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ زعمتا فيها تأييدهما لسلطان توفيق ، مما جعله يلتجئ إليهما دائماً لحماية من الشعب بحيث أصبح

في جانب والشعب في جانب آخر . أما بدء العقبات فكان مذكرة تقدمتا بها إلى الحكومة في ٢٦ من يناير أعلنتا فيها معارضتهما لإعطاء مجلس النواب الحق في تقرير الميزانية لما في ذلك - على زعمهما - من مساس بحقوق الدائنين . ورأى محمد شريف تفادياً للأزمة أن يؤجّل النص في الدستور على حق المجلس في نظر الميزانية ، غير أن المجلس رأى في ذلك افتياتاً على حقوقه ، فاعتزل الحكم .

وتشكل مجلس نظار جديد من زعماء الحركة العرابية وأنصارها برئاسة البارودي واضطلاع عرابي بأعباء نظارة الحربية والبحرية ، وجعل المجلس للسودان نظارة خاصة لتألفه وإحباط ثورة المهدي الناشئة فيه ، وأخذ في تصريف شئون الدولة تصريفاً يردُّ إلى الشعب كرامته وحقوقه المسلوبة ، وطهر الجيش من عناصر الفساد الشركسية والتركية ، وأعلن دستور الأمة مع النص فيه على حق مجلس النواب في تقرير الميزانية . وسرعان ما احتجت الدولتان الإنجليزية والفرنسية وقدمتا مذكرة شديدة اللهجة إلى الحكومة . وكانت فرنسا قد احتلت تونس منذ سنة ١٨٨١ بسبب ما مُنيت به من أسرة البايات الحسينية ، التي دفعتها - كما دفعت الأسرة العلوية مصر - إلى الانهيار الاقتصادي وتغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد ، فعقدت إنجلترا العزم على المساعدة باحتلال مصر ، غير أنها مضت تغرّر بفرنسا وتشركها معها في المذكرات والاحتجاجات والمناورات حتى يحين الوقت للانقضاض على الفريسة ، فتقتنصها من دونها ولكن كيف السبيل إلى ذلك ، ومصر تحكمها حكومة وطنية شرعية دستورية ؟ لقد بادرت بإعلان حرب على هذه الحكومة كحرب القراصنة مع اختلاف الوسائل والأسلحة ، إذ حلَّ بَدْرُ الفتن والوقعة الوضيعة بين الحكومة الوطنية وتوفيق محل حراب القراصنة المسمومة . وكان توفيق من الحمق والرعوننة وقصّر النظر بحيث أحدث بينه وبين حكومته صدعاً عما لا يلتئم ، صدعا نفذ منه الإنجليز إلى كل ما كانوا ييغون من عدوان أليم .

ومضت الحكومة تسلك بالأمة طريق المجد والعزة القومية ، والإنجليز وتوفيق وحاشيته يتربصون لها ويحركون من حولها المؤامرات ، وينصبون الدسائس والفتن . ولا فصل إلى إبريل من سنة ١٨٨٢ حتى تدفع عوامل الشر والظلام طائفة من الضباط الشراكسة إلى تدبير مؤامرة خسيصة لاغتيال عرابي والبارودي وغيرهما

من النظار واغتيال كبار الضباط الوطنيين . ويُكشَفُ الحجاب عن المؤامرة ، ويُحال أفرادها إلى محكمة عسكرية ، فتحكم بنفيهم المؤبد إلى أقاصى السودان وتجريدهم من رتبهم وامتيازاتهم ، ويرْفَعُ الحكم إلى توفيق للتصديق عليه ، فيمتنع معتمداً على تأييد قنصلى إنجلترا وفرنسا له . وتحدث بينه وبين الحكومة أزمة عنيفة ، ويكفهر الجوّ ويُدْعَى مجلس النواب للفصل في الخلاف ، ويصبح واضحاً للعيان أن توفيقاً يحتمى ضد الوطن بأعدائه الأوربيين وأنهم يوجهونه حسب مشيئتهم ، وكأنه كرة يتقاذفونها بأقدامهم . ويتنادى كثيرون بوجوب خلعه ، ولكن الخلاف بينه وبين الحكومة الوطنية يسوّى ، وفي هذه الأثناء تُرْسَلُ الدولتان الإنجليزية والفرنسية في ١٧ من مايو ببوارج من أسطوليهما إلى الإسكندرية وعيداً وتهديداً باستخدام الوسائل القهرية ، ويتقدم قنصلاهما في ٢٥ من مايو بإنذار رسمى إلى الحكومة ، يطلبان فيه استقالتها وإبعاد عرابى عن مصر وتحديد إقامة البطلين عبد العال حلمى وعلى فهمى بإحدى القرى الريفية . ورمت الحكومة بالإنذار في وجه الدولتين المعتديتين ، غير أن توفيقاً هَشَّ وبشَّ للإنذار ، وأعلن خضوعه المهيّن للدولتين وأنه سيعمل على تحقيق ما جاء في إنذاريهما نزولاً على إرادتيهما . وسارعت الحكومة في ٢٧ من مايو فقدمت استقالتها احتجاجاً على توفيق وأعوانه من الإنجليز والفرنسيين . وعُرضت النظارة على كثير من المصريين ، فأبوا أن يضعوا يدهم في يد توفيق ، واضطُرَّ خشية اندلاع الثورة إلى إبقاء عرابى في نظارة الحرية والبحرية . ولم يلبث الإنجليز أن دبّروا في ١١ من يونية مذبحة الإسكندرية ، إذ طعن مالمطى من رعاياهم أحد المواطنين ، فاستشاط أهل الإسكندرية غضباً ، ونشبت مذبحة كبيرة بينهم وبين طغام الأوربيين . وبدا كأن الاحتلال البريطانى قاب قوسين أو أدنى ، فشكّل إسماعيل راغب مجلس النظار في ٢٠ من يونية وظل أحمد عرابى ناظراً للحرية والبحرية ، وحاول راغب أن يتدارك الأمر ويعيد الأمن إلى نصابه ، غير أن الإنجليز أخذوا يشككون في قدرته تمهيداً للاحتلال الذى كانوا يريدون أن يفرضوه بالقوة ، ومضوا يدبرون خططهم لإبعاد فرنسا عن مشاركتهم في هذا الاحتلال واستطاعوا في ٢٣ من يونية أن يحملوا مؤتمراً دولياً كان منعقداً في الآستانة على اتخاذ قرار ، سُمِّيَ بميثاق عدم التدخل في مصر ، فلا يجوز لأى

دولة أن تحتل جزءاً من أرضها أو تحصل على أى امتياز خاص بها دون غيرها من الدول . وبذلك أبعدت إنجلترا فرنسا عن طريقها في احتلال مصر ، بينما ظل أسطولها في مياه الإسكندرية ، وظلت ترسل إليه بالإمدادات .

وفى هذه الأثناء انتقل توفيق من القاهرة إلى الإسكندرية ، وهو انتقل تؤكد الأحداث أنه تم بالاتفاق مع الإنجليز حتى يكون في حمايتهم وحماية أسطولهم . وتنبه عرابى للفاجمة ، فأخذ في تحصين الإسكندرية ، غير أن مدافع الأسطول الإنجليزي لم تلبث أن دوت على شواطئها في ١١ من يولية ، وقاوم الجيش وقاوم الشعب مقاومة عنيفة ، غير أن قوى البغي والعدوان انتصرت فانسحب الجيش إلى كفر الدوار وانسحب الأهليون ، وبقي توفيق الدخيل رابطاً مصيره بمصير أعداء البلاد المعتدين . وتكونت بالقاهرة جمعية عمومية من الجيش والشعب ، وقررت الاستمرار في الجهاد عن ثرى الآباء والأجداد ، وعزز عرابى خطوط دفاعه في كفر الدوار وعلى سواحل مصر وفى التل الكبير ، وظن أن الإنجليز سيحترمون حياد قناة السويس ، وخاصة أن ديلسببس وعده بأن هذا الحياد لن يُخرق ، غير أن مياهها لم تلبث أن أصبحت مسرحاً للبوارج البريطانية ، واحتل الإنجليز بورسعيد والإسماعيلية والسويس . واحتدمت الحرب بينهم وبين المصريين ، وبينما هى محتدمة أعلن العثمانيون عصيان عرابى ، وبذلك سوغوا الاحتلال البريطانى ، غير أن الجيش مضى يناضل عن بلاده فضالاً باسلاً ، على الرغم من هذه الخيانة العثمانية وخيانات أخرى مختلفة ، وكان يناضل جيشاً ضخماً يفوقه في العدد والعتاد الحربى ، فانتصر الإنجليز ومضوا حتى احتلوا القاهرة ، ودخلها تحت ظلال سيوفهم ورماحهم توفيق ومن معه من الخائنين . ولم يلبث في ٣٠ من سبتمبر أن استعرض الجيش الإنجليزي في ميدان عابدين ، وعاش في ركابه معيشة الذليل المهين .

واعْتُقِلَ زعماء الثورة العربية وكثير من الضباط والأعيان ، وأُلْقِيَ بهم في غياهب السجون انتظاراً للمحاكمة ولم يُفْلِتْ منهم سوى عبد الله نديم الذى ظل محتفياً تسع سنين . وتشكلت محاكم عسكرية في القاهرة والإسكندرية ، وحُكِمَ بالنفى المؤبد على زعماء الثورة ، وهم عرابى والبارودى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وطلبة عصمت وعمود فهمى ويعقوب سامى ، ونُفِوا إلى سرنديب ، وحُكِمَ على بقية

العرايين أحكاماً بالنفي أيضاً إلى خارج البلاد تراوح بين ستين وعشرين سنة ، وحُكم على الشيخ محمد عبده بالنفي إلى سوريا لمدة ثلاث سنوات . وهكذا قُدِّر لثورتنا العرابية الوطنية أن تُخفق ، وأن يَبْسُطش الإنجليز باستقلال الوطن وبأفلاذه وأكباده ومن يَحْلُون منه في سويداء فؤاده .

وقد احتلوا مصر بحجة المحافظة على الحكم القائم بها ، ولذلك ظلوا يعترفون بالأسرة العلوية ، كما ظلوا يعترفون بالسيادة العثمانية الاسمية على البلاد ، ولكنهم مضوا يفرضون عليها سيطرتهم فرضاً عنيفاً ، وكل يوم يَبْعِدُون بالجللاء عنها ولا يوفون بعهدهم حتى استطاعوا في سنة ١٨٨٧ أن يعقدوا اتفاقية مع الدولة العثمانية ، سَلَّمُوا فيها بمبدأ الجلاء ، ولكنهم اشترطوا له أن لا يكون هناك خطر داخلي ولا خارجي يهدد مصر وأن من حقهم إذا جلوا عنها أن يعودوا إليها إذا اضطرب بها الأمن والنظام . والحقيقة أنهم لم يفكروا في الجلاء يوماً إنما كانت تلك الاتفاقية مناورة سياسية أمام الدول وخاصة فرنسا التي كانت تعلن التكبر على إنجلترا منذ انفرادها باحتلال البلاد ، وما زالت تطالبها بالجللاء حتى عقدت معها في سنة ١٩٠٤ الاتفاق الذي المشهور الذي بمقتضاه تُوَلِّقُ يَدُ إنجلترا في مصر ويَدُ فرنسا في مراكش .

وقد مضت إنجلترا منذ وضع توفيق قدمها في مصر تتخذ كل السبل لخنقها وإحباط كل قدرة لها على المقاومة ، فألغت الدستور ومجلس النواب وأحلت محلها مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وجردتهما من كل سلطان ، كما جردت الشعب من جيشه الوطني وأنشأت جيشاً هزيباً يرأسه سردار إنجليزي ويقوم عليه ضباط بريطانيون ، ووضعت يدها على الشرطة بتعيين قومندان بريطاني عليها ، وأكثرت من توظيف البريطانيين في المناصب الكبرى بمختلف الوزارات ، فوكيل للداخلية ووكيل لوزارة الأشغال ، ومستشار قضائي للحقانية (العدل) ومستشار مالي وموظفون آخرون كثيرون سيطرت بهم على كل شئون الحكم . ولم تلبث في سنة ١٨٨٤ أن دفعت وزارة نوبار ومن ورائها توفيق إلى إخلاء السودان تمهيداً لاستعمارها ، وسرعان ما مضت تتقصص من أطرافه متواطئة مع مختلف الدول الأوروبية على اقتسامه ، فجزء لفرنسا وجزء لإيطاليا وجزء لها هي نفسها ، وإقامة من جديد

لمملكة الحبشة ، وبث للقوضى فيما تبقى بيد مصر إلى أن اضطرتها في سنة ١٨٩٩ إلى أن يصبح ما بقي منه شركة بينهما ، شركة ضيّزى لها فيها الغُصْنُ ولمصر الغُرم . وأخذت إنجلترا تحول مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن تسدُّ حاجة مصانعها في «لنكشير» ملقبة في روع المصريين أن بلدهم زراعى بجبلته ، وبذلك انتكست الصناعة المصرية واضمحلت ، بينما أخذت المصنوعات الأجنبية لإنجليزية وغير إنجليزية تُغرق أسواق مصر ، وازداد بها إنشاء الشركات الأجنبية زراعية وتجارية ، ولم يلبث رأس المال الأجنبي أن سيطر سيطرة تامة على الاقتصاد المصرى ، وكثر عدد الأجانب في مصر كثرة مفرطة ، وانتشروا في مدنها وقراها يعتصرونها ويخنقون خيراتها ، والفلاحون يرحلون تحت أثقال الفقر والفاقة ، يحرثون الأرض لقليل من الأذرة والمِشِّ ولثوب أزرق يعلُّو أجسادهم ، بينما ينعم الأجانب من أصحاب الشركات وغيرهم من الدائنين والمرايين ، وبينما ينعم الحاكم العلوى الدخيل وحاشيته من الغرباء ومن يلوذ به من الباشوات والبكوات المصريين .

ومع ذلك كله ظلَّ الشعب المصرى محتفظاً في أثناء الاحتلال الإنجليزي بروحه وطاقاته ، وظل يقاومه ما وسعته المقاومة ، وكان أول ما بدا من طلائعها مبارحة الشيخ محمد عبده منفاه إلى باريس ، حيث وضع يده هناك في يد أستاذه جمال الدين الأفغانى ، وأخذوا يصدران ويحرران منذ ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ صحيفة العروة الوثقى حاملين فيها حملات شعول على السياسة الاستعمارية البريطانية وما كادت — وتنوى الكيد به — لمصر والشرق والإسلام . وكانت أعدادها تصل إلى البلاد ، فأقضت مضاجع الإنجليز ، لما تدعو إليه من مناهضة استعمارهم ، وما زالوا يدسون لما حتى امتنعت عن الظهور بعد عددها الثامن عشر . وعاد الشيخ محمد عبده إلى بيروت ، ثم دخل مصر في سنة ١٨٨٩ وأخذ يُعنى بالإصلاح الدينى والاجتماعى كى يعدَّ وطنه للمقاومة الفاصلة . وانزاح عن صدر مصر كابوس توفيق ، وخلفه عباس الثانى في يناير سنة ١٨٩٢ فنشطت الصحافة المصرية في مناهضة المحتل ، وأخرج عبد الله نديم صحفى الثورة العرابية وخطيبها المفوّه صحيفة «الأستاذ» في ٢٣ من أغسطس سنة ١٨٩٢ يناهض بها التحلل الخلقي الذى أخذ يستشري في المجتمع المصرى مع دخول الإنجليز في البلاد كما يناهض الاحتلال

ومساوئه ومظالمه . وأحسن " كرومر " بخطرته فأمر بتفنيه عن مصر ، فرحل إلى
الآستانة ، وبذلك تعطلت صحيفته منذ ١٣ من يونية سنة ١٨٩٣ غير أن راية
المقاومة لم تسقط من يده ، فقد تسلمها منه مصطفى كامل ، وهو يُعدُّ بحق باعث
حركتنا الوطنية ومدكى جذوة مقاومتنا الشعبية ضد الاحتلال ، إذ مضى يستنهض
الامة ويستثير هممتها للتخلص من المحتلين بخطبه النارية ومقالاته الملتهبة التي كان
يُدبجها في صحيفته : " اللواء " . وانبعث الشعب من حوله يريد أن يرد عنه قوى
البنى والشر والعدوان وهو يتقدم صفوفه صارخاً في وجه الإنجليز بالجللاء الناجز .
ومضى يتنقل في البلاد الأوربية رافعاً صوت مصر في المحافل الدولية ومنادياً بحقوقها
المشروعة في الحرية والاستقلال . وحدثت مأساة دنشواي ومحاکماتها الجائرة في
سنة ١٩٠٦ وكان في فرنسا للاستشفاء فجلجل ضوته في باريس ولندن كاشفاً عن
فظائع الإنجليز بوطننا ومحازيهم وحاشداً ضدهم قوى الرأي العالمى . وما زال يرميهم
بمقالاته وخطبه في مقاتلهم ، حتى اضطروا إلى سحب معتمدهم كرومر من ديارنا ،
وأخذوا يعدون في سياستهم الظالمة التي كانت تقوم على الاحتفاظ بكل السلطان
في أيديهم ، فأسنلوا بعض المناصب الكبيرة في الحكومة إلى الأكفاء من المواطنين .
وما برح يناضلهم نضالاً عنيفاً حتى هصر الموت غصنه الفيتان في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٠٨ وهو يصيح : " بلادى بلادى ! لك حبي وفزادى ، لك حياتى ووجودى
لك دى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك حبي وجنانى " .

٤

البعث الفكرى والأدبى

لم يكد العثمانيون يقتحمون مصر في القرن السادس عشر للميلاد حتى أخذ
يسودها البؤس والشقاء ، وحتى أخذت تنلك فيها صروح المعرفة والثقافة التي
شادتها سواعد أبنائها في العصور السابقة . ومن أهم ما يميز العثمانيين أنهم كانوا
غزاة محاريين ينهبون ويسلبون ، وليس لهم بعد ذلك نظام في الحكم سديد ولا حضارة

وطيدة ، بل لقد كانوا معاول لهدم كل ما صادفهم من حضارات ، هدموا الحضارة البيزنطية حين استولوا على بيزنطة ، وهدموا الحضارة المصرية العربية حين استولوا على مصر ، غير أن علماء بيزنطة هاجروا منها إلى إيطاليا ، فأيقظوا الغرب ودفعوه إلى نهضته الحديثة ، أما علماء مصر فلم يجدوا أقطاراً جديدة يلجئون إليها ، لأن العثمانيين كانوا قد استولوا على الشام والعراق ، فسدوا أمامهم المنافذ والمسالك . ومن ثم لم تلبث أركان حياتنا العقلية والأدبية أن تداعت ، لولا ضياع خافت في الأزهر وما كان يُعَدُّ له من الكتاتيب ظل يرسل نوراً خائباً ضئيلاً .

وبينما كانت مصر تعيش في هذا الظلام الذي أطبق عليها من كل جانب كانت أوروبا تتبع في قوة لتحيا حياتها الحديثة ، مستهدية بأضواء التراث اليوناني والروماني التي انبعثت في جميع أرجائها ، وزادها شعوراً بشخصيتها كشفها لأمريكا ، فانبهرت تطور حياتها الأدبية تطوراً حياً مثمراً ، فإذا لكل أمة من أهمها آدابها الرائعة في التمثيل وغير التمثيل ، وانبهرت تطور حياتها العقلية ، بل تثب بها وثوباً ، فإذا هي تؤسس نهضتها العلمية ، كما تؤسس نهضتها الفلسفية مخضعة كل شيء لنقد حر ، سواء أكان ديناً أم غير دين ، مما هيأ لقيام حركات « البروتستانت » . وكانت بقايا الإقطاع ومظالمه لا تزال قائمة تسند لها ملكيات طاغية جائرة مستبدة فأخذت الشعوب تهزها هزاً عنيفاً ، حتى تعالت صيحات الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ تلك الصيحات القوية العاتية التي دمرت أطوار الملكية في فرنسا بكل ركائزها ، مقيمة مكانها الجمهورية الفرنسية الأولى ، ومعلنة حقوق الإنسان المشروعة في الحرية والإنشاء والمساواة .

ولم يزايل جشع الاستعمار الأوربي للجمهورية الفرنسية الثائرة ، فإذا هي ترسل إلى مصر في سنة ١٧٩٨ حملة للاستيلاء عليها بقيادة نابليون بونابرت أحد قوادها الشبان ، وكانت ترافقه — كما قدمنا — طائفة من العلماء الفرنسيين ، فرأى المصريون في تجارب المعمل الكيميائي الذي أقاموه شذرات من العلوم الغربية الحديثة التي تطورت أوروبا بها من خلال ما ثقفته من علومنا العربية في عصور ازدهارها ، ورأوهم يتقنون عن تاريخنا وحضارتنا القديمة مما جعلهم يعثرون على حجر رشيد ،

وأيضاً رأوا وسائلهم المستحدثة في تيسير المعارف ونشرها عن طريق المطبعة والمكتبة العامة .

وتولى مصر محمد علي والشعب يتحفز - بعد طرده للفرنسيين وقضائه على حملة فريزر الإنجليزية في رشيد - لبدأ بالمعجزات ، غير أنه لم يحجر معه إلى الغاية التي كان ينشدها ، فقد أخذ يطوقه بحكم استبدادي جائر ، وحفرته مطامعه في تكوين إمبراطورية ضخمة إلى إنشاء جيش له على الطراز الحديث ، وأخذ يدعمه بالأساليب الأوروبية ، وأداه ذلك إلى أن ينشئ مجموعة من المدارس الحربية والصناعية والهندسية والطبية واستقدم لها طائفة من العلماء الأوروبيين ، ملحقاً بهم طائفة من المترجمين السوريين وغيرهم أمثال يوسف فرعون ويوحنا عنحوري ، ولم يلبث أن شركهم في مهمتهم الشباب المصري الذي قدم من البعث أمثال علي هبة وإبراهيم التبراي ومحمد بيومي .

وكانت مصر قد أخذت تدفعه إلى أن يُعنى منذ سنة ١٨٢٦ بإرسال البعث الكبرى إلى أوروبا للتخصص في شتى فروع العلم الغربي ، واختير رفاعة الطهطاوي أحد خريجي الأزهر إماماً للبعثة الأولى التي منضت إلى فرنسا ، فأكب على تعلم الفرنسية حتى أتقنها ، وأخذ يترجم منها بعض آثارها ، وعاد إلى مصر في سنة ١٨٣١ فنهض بالتدريس والترجمة في مدرستي الطب والمدفعية ، وعُهد إليه تحرير الوقائع المصرية ، وكانت تصدر بالعربية والتركية ، فجعلها عربية خالصة . واقترح إنشاء مدرسة للغات لتخريج أفواج من المصريين يحسنون الترجمة عن اللغات الأجنبية في شتى العلوم والمعارف ، فأُنشئت في سنة ١٨٣٥ مدرسة الألسن وعُين مديراً لها ، فنهض بها خير نهوض مكوناً لمصر جيلاً من المترجمين النابغين أخذ ينقل إليها ذخائر الفكر الغربي في العلوم المختلفة وفي التاريخ وغير التاريخ من الدراسات الإنسانية . وفي سنة ١٨٤٢ تأسس قلم للترجمة فأشرف عليه ، وعُطل القلم والمدرسة جميعاً في عهد عباس الأول ، ونقل إلى السودان ، وعاد في عهد سعيد وعاد قلم الترجمة وعادت إليه رياسته ، وأشرف على مدارس كثيرة ، وعُطل القلم ثانية ، وعاد لأول عهد إسماعيل فعاد إليه ، وظل عليه ، إلى أن توفي سنة ١٨٧٣ .

ولا بد أن نلاحظ أنه أخذ يقوم في مصر منذ عهد محمد علي نظامان من التعلم : هذا النظام المدني من المدارس العليا وما وُضع بين يديها من المدارس الابتدائية والثانوية أو كما كانت تسمى المدارس التجهيزية ، ونظام قديم من التعليم الديني في الأزهر وما كان يُعَدُّ له من كتاتيب . ولم يفكر محمد علي في أن يحدث تعديلاً في هذا النظام الثاني الموروث بحيث يتطابق مع الأساليب العلمية الحديثة . وكان لذلك أثر عميق في تطور بعثنا الفكري ، إذ أخذ يظهر في مجال حياتنا العقلية ضرب من التناقض فبينما نأخذ بأسباب الفكر الغربي الحديث في تعليمنا المدني إذا بنا نأخذ بأسباب جافة جامدة في تعليمنا الديني ، وبينما نكون في تعليمنا المدني نمطاً من المفكرين المجددين إذا بنا نكون في تعليمنا الديني نمطاً من المفكرين المحافظين المسرفين في محافظتهم . وحاول الشيخ محمد عبده بأخرة من القرن الماضي أن يدخل الأساليب الحديثة في تعليم الأزهر ، ولكنها ظلت قشوراً لا تمسّ الجوهر ، وظل الأزهر محافظاً على قديمه ، وظللنا نفكر بعقليتين متعارضتين : عقلية مجددة وعقلية محافظة مسرفة في المحافظة .

وكان من الخير أن يُسْتَفْتَى عَنَّا في بعثنا الفكري هذا التناقض وأن يُسْتَفْتَلَ " الأزهر في هذا البعث بمن فيه من أمثال رفاة الطهطاوى ، ولكن محمد علي لم يكن يفكر في هذا الجانب ولا كان يَعْنِيهِ ، إنما الذي كان يعنيه جيشه والأدوات البشرية والمادية التي تدعمه ، فلما انتهى من مغامراته الحربية ولم يعد يهمه الجيش أخذ يعصف بالتعليم المدني الذي نشأ في عهده . حتى إذا كان عباس الأول انتهت العاصفة الهوجاء إلى أقصى غاياتها من التدمير ، فإذا هو يعطل قلم الترجمة ويُغْلِقُ مدرسة الألسن وغيرها من المدارس . غير أن مصر التي أظلت العالم قديماً بمحضارتها الإنسانية وحمى الحضارة الإسلامية من عدوان الصليبيين والتتار كانت قد تحركت بخصائصها التي رافقتها منذ بروزها على صفحة التاريخ ، فلم يعد من الممكن أن تحول يد حاكم مهما بلغت من العسف والامتداد بينها وبين انبعاثها الفكري .

ورفاة الطهطاوى — غير منازع — هو ابن مصر البار الذي استخلصته لنفسها في عصر محمد علي كي تنفذ عن طريقه لما كانت تريده من انبعاث فكري حتى

خصب ، فقد تحول منذ إنقائه للفرنسية إلى ما يشبه مجموعة من القوى الفكرية المحركة الدافعة . وكان أول ما عُنِيَ به ، وهو لا يزال في فرنسا وَضَعَ صورة الحياة الفرنسية الغربية تحت أعين المصريين كي يقارنوا بين حياتهم وحياة الفرنسيين نافذين من ذلك إلى ما ينفعهم في انبعاثهم الحديث ، وفي هذا الجانب ألف كتابه « تخلص الإبريز في تلخيص باريز » وهو فيه يتحدث في إسهاب عن حياة الفرنسيين المادية والمعنوية واصفًا ما عندهم من ضروب التمثيل المسرحي وكأنه يريد أن يبعثنا لنهضة مسرحية ، وصوّر ما تحظى به المرأة عندهم من تعليم وثقافة ومساهمة في الحركة الأدبية ، وما زال يدعو إلى تعليم المرأة حتى أسست أول مدرسة لتعليم البنات في عهد إسماعيل ، ومن أجلها ألف كتابه « المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين » وهو كتاب في التربية والأخلاق والآداب . وتحدث في هذا الكتاب أيضاً ، عن تقدم الفرنسيين في العلوم والفنون والصنائع مقارناً بين سهولة لغتهم في التعبير وصعوبة لغتنا لعصره وما كانت تنوء به من أقال البديع وغيره . وأهم من ذلك كله أنه نقل في الكتاب مواد الدستور الفرنسي ، معلقاً عليها ومفسراً ليجسّد تحت أنظار المصريين وحكامهم المستبد أسلوب الفرنسيين في الحكم الذي يقوم على الشورى والرجوع إلى الأمة عن طريق من توكّلهم عنها في مجلس النواب ، كما يقوم على رعاية حقوق أفراد الشعب ، بحيث يتساوون جميعاً أمام القانون ، وبحيث تُكفّل لهم حرية الرأي والكتابة والنشر ، وبحيث يَرَفَقَ كل منهم إلى أي منصب من مناصب الدولة . ولو أن الغشاوة التي كانت تحجب بصّر محمد علي انجابت وأخذ بهذه المبادئ في حكمه لمضت مصر في طريقها صُعداً إلى كل ما كانت تبغى من عزة وحياة حرة كريمة ، غير أنه مضى في استبداده ومضى أبناؤه من بعده يستدينون في سفنه وطيش ، حتى أثقلتها الديون وأناخ عليها الاحتلال .

وترجم رفاعة وهو لا يزال بفرنسا كتاب « قلائد المفاهر في غريب عوائد الأوائل والأواخر » وهو كما يبدو من عنوانه يخوض في دراسات أثر وبولوجية واجتماعية ، وقد قدم له بمعجم صغير ، شرح ما فيه من كلمات غريبة مع ضبط نطقها الفرنسي . وبعد عودته من البعثة ترجم مجلداً من جغرافية ملتبرون (Malt-Brun) . وأحسن وهو في فرنسا بما للتراث الأدبي اليوناني من أثر في الأدب الفرنسي فأخذ يُعَنِّي

بعرض تاريخ اليونان وأساطيرهم وأدبهم على مواطنيه وأودع ذلك كتاباً سماه « بداية القدماء وهداية الحكماء » تحدث فيه عن الأمم القديمة وأفاض في تاريخ اليونان وأساطيرهم وأدبهم وفلسفتهم . وفراة يترجم عن الفرنسية تاريخ قدماء الفلاسفة كما نراه يحاول أن يغمس العقل المصرى غمساً في الميثولوجيا اليونانية ، فيترجم في أثناء مقامه بالسودان قصة طويلة لقسيس فرنسى يدعى فنلون (Fénélon) كتبها في مغامرات تليماك أحد أبطال اليونان وملوكهم الذين حاصروا طراودة ، وقد سماها « مواقع الأفلاك في وقائع تليماك » وهى تفيض بأساطير اليونان وخرافاتهم . وعنى بتاريخ وطنه ، فألف : « أنوار توفيق الجليل » أودع جزئه الأول تاريخ مصر القديم ، وخص الجزء الثانى بتاريخ الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكأنه كتب ذلك مقدمة لتاريخ مصر فى الإسلام ، غير أنه لم يتم الكتاب . ويؤلف : « مباحج الأبواب المصرية فى مناهج الآداب العصرية » وهو كتاب فى الكسب وتشعب وسائله فى القديم والحديث ، وفيه يلم بالسياسة وتدير الممالك . ويحاول تبسيط النحو العربى على الناشئة ويؤلف فيه كتاباً . ومعروف أنه ترجم مع تلاميذه فى عصر إسماعيل قانون فرنسا المدنى وقانونها التجارى . وإذا أضفنا إلى ذلك ما ترجمه تلاميذه من عشرات الكتب عرفنا مدى عمله فى بعثنا الفكرى ، فإنه هو الذى وطّد أساسه ، ورفع أركانه .

ويأخذ بعثنا الفكرى فى النمو السريع منذ العقدين السابع والثامن فى القرن ، فتكثر المترجمات ، وتكثر المؤلفات ، وتؤسس الجمعيات العلمية كالجمعية الجغرافية والجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية المعارف التى عُنيت بنشر كثير من ذخائر الأسلاف . وتفتتح مدرسة الألسن أبوابها ثانية ، وتنشأ مدرسة دار العلوم لتخريج مدرسين حديثين للعربية ، كما تنشأ دار الأوبرا ودار الكتب المصرية وتنهض الصحافة الحكومية ، فيرقى الأسلوب الإنشائى فى الوقائع المصرية . وتظهر مجلة يعسوب الطبية ، كما تظهر مجلة روضة المدارس ويُسرف عليها رفاة الطهطاوى ، دافعاً بها إلى العناية بإحياء الآداب العربية ونشر المعارف الغربية .

وتستشعر مصر مسئوليتها إزاء البلاد العربية والإسلامية وتصبح موئلاً للمضطهدين من حكام هذه البلاد المستبدين ، وينزلها كثير من السوريين واللبنانيين فراراً من اضطهاد العثمانيين أو للتجارة والكسب ، وينزلها السيد جمال الدين الأفغانى فى

سنة ١٨٧١ ويبحث فيها حركة إصلاحية دينية وسياسية ضد المستعمرين الأوروبيين ، ويلتفتُ حوله كثيرون من الأزهريين وغير الأزهريين يتقدمهم الشيخ محمد عبده . وتنضج سياسة إسماعيل وما يسوق البلاد إليه من كوارث اقتصادية وسياسية ، ويكثر ظهور الصحف المصرية منذ سنة ١٨٦٧ تحاول أن تردده عن غيِّه ، فتظهر صحيفة وادى النيل لعبد الله أبى السعود ونزهة الأفكار لإبراهيم المويلحي ومحمد عثمان جلال وتظهر صحف أخرى مختلفة ، يُسهم فيها أو يخرجها كثير من السوريين واللبنانيين على نحو ما هو معروف عن الأهرام وعن مصر التي كان يخرجها أديب إسحق مستمداً من أحاسيسنا ومشاعرنا القومية ، ويُخرج يعقوب صنوع مجلة « أبو نظارة » وهي أول صحيفة سياسية هزلية تظهر بمصر ، وكان ينقد فيها إسماعيل نقداً عنيفاً . ويخرج عبد الله نديم في عهد توفيق التنبكيت والتنبكيت وأختها الطائف .

وتتطور الأمور ، ويحتل الإنجليز مصر ، فلا يستسلم الشعب ، بل يَمْضِي في مقاومتهم كما تحدثنا عن ذلك آنفاً ، وما يلبث أن يعنف بهم تحت لواء مصطفى كامل عنفاً شديداً . ومعنى ذلك أن الشعب ظل - رغم سطوة الاحتلال وجبروته - يحتفظ بروحه وبطاقاته الكامنة فيه ، بل أكانما كان الاحتلال حافزاً لأن توثق هذه الطاقات ثمارها لا في المجال الوطني السياسي فحسب ، بل أيضاً في المجال الفكري ، وفيه يلمع اسم الشيخ محمد عبده بما دعا إليه من إصلاح ديني . وهو - بدون شك - أكبر مصلح ديني عرفته الأمم الإسلامية في عصرها الحديث ، وهو إصلاح صدر فيه عن إدراك عميق أصيل لجوهر الإسلام ، إدراك دعا فيه دعوة حارة إلى تخليص الدين من الترهات والخرافات التي دخلت عليه وفتّحت باب الاجتهاد فيه وتحريره من كل جمود وتقليد ، مع وصله بأسباب الفكر الحديث إذ الدين الخفيف لا يتعارض مع تطور الفكر الإنساني في العلم والحضارة ، بل هو يدفع إلى هذا التطور بما يدعو إليه من البحث في أسرار الكون والكشف عن قوانينه لسعادة البشرية . وبهذا الإدراك السليم للعقيدة الإسلامية مضى يفسر القرآن الكريم كما مضى يكتب رسالة التوحيد متحدثاً عن صفات الذات الفعلية وما يدعو إليه الإسلام من تحرير البشر من كل عبودية وتحرير عقولهم من كل تقليد . وتصدّى

لأعداء الإسلام من أمثال « هانوتو » الوزير الفرنسى يفند مطاعنهم على الدين الحنيف مقارنة بين الأديان مقارنات بارعة .

وقد مرت بنا دعوة رفاة الطهطاوى إلى تعليم المرأة وتثقيفها ، تلك الدعوة التى أثمرت فى أوائل العقد الثامن من القرن إنشاء مدرسة لتعليم البنات ، غير أن سلطان الحجاب ظل على أشده ، وظلت المرأة مسلوكة الإرادة مُهْدَرَة الحقوق ترسف فى أغلال الجهل والجمود . وما نكاد نشرف على نهاية القرن حتى ينهض قاسم أمين ويدعو إلى تحرير المرأة وتصبح الدعوة عنده رسالة كرسالة الإصلاح الدينى عند محمد عبده ، فيؤلف فيها كتابيه : « تحرير المرأة » فى سنة ١٨٩٨ و « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠٠ وبهما يقف على ناصية الخلود من فك القيود عن المرأة العربية وما حققته على مر الزمن بعده من نهضتها النسائية .

وإذا كان بعثنا الفكرى مضى ينمو ويتطور طوال القرن الماضى فإن بعثنا الأدبى مضى ينمو هو الآخر ويتطور ، وإن كان قد ظل ينمو فى ببطء شديد طوال النصف الأول من القرن ، لسبب مهم ، هو أنه لم تنشأ حينئذ بين أدبنا وبين آداب الغرب علاقات واسعة من شأنها أن تحدث تطوراً حقيقياً فيه ، إذ كنا فى شُغل عن آداب القوم بعلومهم النظرية والتطبيقية . ورفاعة الطهطاوى هو — كما قلنا — أول مَنْ أَعْدَّ لإنشاء هذه العلاقات بما نقل وصور من الآداب الغربية ، غير أن عمله فى هذا الجانب كان محدوداً ، لما اقترن به من أغلال السجع والبديع التى تخنق التعبير وتحول بينه وبين الحرية والانطلاق .

ونتقدم فى النصف الثانى من القرن خطوات ، وحينئذ تتشابك أسباب كثيرة فى تحرير أدبنا نثراً وشعراً من قيوده الثقيلة وأساليبه الغثة التى ورثها عن العصر العثمانى ، إذ أحسننا بشخصيتنا القومية إحساساً عميقاً ، وضاعف هذا الإحساس فى نفوسنا ما كشف عنه علم الآثار المصرية من حضارتنا القديمة وما كشفت عنه قناة السويس من أهمية بلدنا فى العلاقات الدولية ووَصَلَ الشرق بالغرب ، وأيضاً ضاعفه اطلاعُ مبعوثينا على حياة الشعوب الغربية وما لها من حقوق فى الحكم ، وكان إسماعيل يتخبط فى سياسته غارقاً فى استبداده ، يوشك أن يسوق مصر إلى الهاوية . وكل ذلك أنشأ فينا طموحاً قوياً إلى التحرر السياسى ، وامتد هذا الطموح فى التحرر إلى

الأدب ، وكان قد كثر العائدون من البعث العلمية الذين أدرکوا فی وضوح ما بین أدبنا والآداب الغربية من فروق فی أساليب التعبير ، إذ تؤدَّى فی لغة سهلة يسيرة ، بينما يؤدَّى أدبنا فی لغة تشبه أدق الشبه قناة ضيقة محصورة مملوءة بأعشاب السجع والبديع . وكانوا يجدون عسراً ومشقة لا حد لها حين يترجمون إلى هذه اللغة أو ينقلون وكانت المطبعة قد أخذت تنشر نماذج من الأدب القديم تخلو من البديع ومن التكلف الثقيل من مثل كلیلة ودمنة لابن المقفع والبيان والتبيين للجاحظ ومقدمة ابن خلدون ودواوين المتنبي والشريف الرضي . فهجر أدباؤنا لغة العصر العثماني المثقلة بالبديع وبكلف مختلفة إلى لغتنا القديمة الشفافة الناصعة وأساليبها الطبيعية الحرة .

ومن المحقق أن کتابنا كانوا أسرع من الشعراء إلى هذا التحرر ، وحقاً بقيت منهم فئة تحافظ على السجع والبديع مثل عبد الله فکری ولكنهم كانوا قلة قليلة ، أما الكثرة فمضت تحرر أساليبها تحريراً واسعاً ، سواء فيما تترجمه من الآداب الغربية أو فيما تكتبه فی الصحف والمجلات . وأخذ يتسهم معها فی هذا الصنيع كثيرون ممن وفدوا علينا من سوريا ولبنان . وكانت البعث الدينية المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية التي نزلت فی ديارهم قد وصَلَتْهم بالآداب الغربية فلما هاجروا إلينا نشطوا معنا فی ترجمة آثارها الرائعة وخاصة من الروايات المسرحية . وكان مما دَعَم هذه الاتجاه عناية يعقوب صنوع بالمرسح المصري ووفود الفرق التمثيلية السورية واللبنانية على ديارنا وإنشائها لكثير من المسارح فی الإسكندرية والقاهرة وتمثيلها لكثير من المسرحيات الغربية المعربة والممصَّرة . ولم يلبث المصريون أن شركوهم فی هذا التمثيل وما يتصل به من إنشاء المسارح ، ومضى نَقَرٌ يحاولون تأليف الروايات والقصص ، وقصة « علم الدين » لعلی مبارك مشهورة ، وقد أريد بها إلى التعليم أكثر مما أريد بها إلى الفن القصصي الدقيق .

ونحن لكي نفهم ما حدث لنثرنا من تحرر واسع حينئذ لا بد أن نلاحظ ما هيئته له المطابع والصحف من بواعث أسرعته به نحو هذا التحرر ، أما المطابع فإنها أتاحت للأدباء من المترجمين وغيرهم — وخاصة حين أخذ التعليم فی الانتشار — أن يخاطبوا جمهور الأمة ، وكان أسلافهم فی العصر العباسي وما بعده من عصور

لا يخاطبون إلا الطبقة المثقفة الممتازة ، يقدمون لها أعمالهم في نسخ خطية مرتفعة الأثمان . وهذا هو معنى ما يقال من أن المطابع في العصر الحديث ألغَت احتكار الثقافة في طبقة معينة من طبقات الأمة وجعلتها حقاً شائعاً لجميع الطبقات . وبذلك أصبح الأدب والعلم ديمقراطيين بعد أن كانا أرسقراطيين ، وأصبح أصحابهما يلاحظون طبقات الشعب على اختلاف حظوظها من المعرفة اللغوية ، ومن ثمّ مضوا ييسرون أساليبهم حتى تفهم عنهم كل هذه الطبقات ، وحتى تُقبل على آثارهم ويُكتب لها الرواج . وأما الصحافة فإن ما نهضت به في هذه الاتجاه كان أوسع دائرة ، لأنها تحاول الوصول إلى الطبقات الدنيا في الشعب بأكثر مما تحاول الآثار المترجمة والمؤلفة ، ومن أجل ذلك مضى كتاب الصحف يسطون في أساليبهم بأكثر مما صنع المترجمون والمؤلفون ، حتى لا يجد الجمهور أى صعوبة تحول دون فهمهم ، إنما يجد اليسر والسهولة ، وبذلك يبلغون من التأثير فيه كل ما يريدون ويتغنون .

ولم يتحرر نثرنا من أغلال الأسلوب العثماني فحسب ، فقد مضى يتحرر أيضاً تحرراً واسعاً من مضامينه وموضوعاته القديمة التي كانت تقف به عند الرسائل الديوانية والشخصية وقلما تجاوزتها ، فإذا به يحمل آثار الفكر الغربي وبعض روائع الأدبية ، وإذا هو يخوض في موضوعات تشريعية واقتصادية وعلمية . وتظهر فيه المقالة الصحفية وتنوع بين سياسية ودينية واجتماعية ، وتنشأ المقالة الأدبية الخالصة وتخصص لها بعض المجالات مثل المقتطف والهلل .

وإذا تركنا النثر إلى الشعر وجدناه طوال النصف الأول من القرن الماضي لا يزال يحجل في نفس السلاسل التي كان يحجل فيها طوال العصر العثماني سلاسل البديع وما يتصل بها من قيود كأن ينظم الشاعر قصيدة من حروف معجمة أو مهملة ، أو مقطوعة "بُسْتَخْرَجَ" من كلمات بعض أبيانها حساب الجُمَّل . وليس وراء ذلك إلا الثنائة والإسفاف ، ومرجع ذلك إلى أنه لم يوجد لدى الشاعر ما يحفزُه إلى تصوير حياته أو حياة قومه ، ومن المؤكد أن تاريخ الجبرق الذي كُتب في عصر محمد علي بلغة تقرب من العامية هو الذي يصور حياتنا حينئذ ، أما شعر معاصريه

من أمثال إسماعيل الخشاب والشيخ حسن العطار والسيد علي درويش فإنه لا يكاد يصور شيئاً من هذه الحياة .

ونمضي في النصف الثاني من القرن ، فيأخذ شعرنا في النهوض من كبوته بتأثير البواعث التي ذكرناها آنفاً ، على أنه يتعثر في هذا النهوض فلا ينفض عنه جملة قيود الأسلوب العثماني الغليظة ، بل يظل مرتبطاً بها قليلاً أو كثيراً عند الشعراء من أمثال محمود صفوت الساعاتي وعلى أبي النصر وعلى الليثي وعبد الله فكري وعائشة التيمورية . وأولهم أكثرهم ميلاً إلى التحرر من هذه القيود ، إذ أخذت تنفك عن الشعر عنده وإن لم يتخلص منها تماماً ، ونراه يحاكي المتنبي في مقدمات بعض قصائده ، فيحدث عن مطامحه وآماله معتدّاً بنفسه ، كما نراه يعيد إلى الشعر شيئاً من رصانته وجزالته القديمة .

ولعل هذا الجحود الذي كان يَسْرَى في شعر الكثرة من الشعراء وما كان يرافقه من أغلال وقيود هو الذي دفع محمد عثمان جلال إلى أن يعتق شعره لا من هذه القيود والأغلال فحسب ، بل أيضاً من فُصْحَانَا وأثوابها جميعاً ، فإذا هو يختار لغتنا العامية أداة للتعبير عن مشاعره ، ويسنقل إلى شعر عامي بعض آثار « مولير » وأساطير لافونتين . غير أن هذه الحركة لم يَكُنْ تَبْ لها شيء من النجاح في محيط الشعر والشعراء لما تجرّأ إليه من قطع الصلة بيننا وبين لغة القرآن الكريم وبيننا وبين أمتنا العربية وتراثها الخالد . وأيضاً فإن محمود سامي البارودي كان قد استطاع أن يردّ إلى الشعر روح الحياة وأن يزرع في النفوس أن ما يَرَى عند بعض معاصريه من قصور عن التحرر من الأغلال العثمانية وعن تصوير مشاعرهم الشخصية والقومية لا يرجع إلى طبيعته وإنما يرجع إلى طبيعتهم وما ران عليها من جمود ، وقد مضى يدفعه في قوة نحو كل ما كان يَرْجَى له من بعث ونهوض .